ترسيخ ثقافة الرحمة للعالمين: تأصيل فقه الواقع إزاء المتغيرات

مُحَمَّد سَمَـــارَوْه[1]

ملخص

ثَمَّةَ قَاعِدَةٌ فِقْهِيَّةٌ: الحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ فَرْعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ؛ وَبالتَّالِيْ فَإِنَّ الفِقْهَ الحَقَّ هُوَ الَّذِيْ يَكْتَسِبُ أَحَقِّيَّتَهُ مِنْ اِحْتِكَاكِهِ بِوَاقِعِ الحَيَاةِ وَوَاقِعِ النَّاسِ، وَإِنَّ اسْتِبْعَادَ الوَاقِعِ مِنْ أَيِّةِ دِرَاسَةٍ فِقْهِيَّةٍ حَضَارِيَّةٍ، وَالاِقْتِصَارَ عَلَى الدَّلاَلَةِ الحَرْفِيَّةِ لِلنَّصِّ؛ سَيُفْضِيْ إِلَى اِلْتِبَاسٍ تَارِيْخِيٍّ بَيْنَ مَا هُوَ أَصْلٌ وَعَامٌ، وَمَا هُوَ فَرْعٌ وَخَاصٌّ وَخَاضِعٌ لِلاِشْتِرَاطَاتِ الظَّرْفِيَّةِ. وَتَتَمَثَّلُ الإِشْكَالِيَّةُ الفِقْهِيَّةُ وَالثَّقَافِيَّةُ فِي: أَنَّ عَدَمَ اِسْتِحْضَارِ الفَقِيْهِ لِلْوَاقِعِ فِي نَسَقِهِ الزَّمَانِي وَالـــمَكَانِي؛ لاَ يَمْنَحُهُ أَبْعَاداً أَعْمَقَ فِي تَحْقِيْقِ الـــمَوْقِفِ الفِقْهِي .وَأَنَّ عَدَمَ التَّدَبُّرِ فِي مُعْطَيَاتِ الوَاقِعِ لاَ يُعِيْنُ الفَقِيْهَ عَلَىَ الخُرُوْجِ السِّيَاسِي وَالاِجْتِمـــَاعِي وَالِاقْتِصَادِي؛ مِمَّا لاَ يَـــمْنَحُهُ قُدْرَةً وَمُرُوْنَةً أَكْبَرَ فِي لَـــمِّ التَّحَدِّيَّاتِ الـــمُعَاصِرَةِ .وَيَتَطَرَّقُ هَذَا البَحْثُ نَحْوَ صِنَاعَةٍ ثَقَافِيَّةٍ حَضَارِيَّةٍ لِلرُّؤْيَةِ العِلْمِيَّةِ وَالـــمَنْهَجِيَّةِ العَمَلِيَّةِ فِي عَالَـــمٍ مُتَغَيِّرٍ لِتَعْزِيْزِ ثَوَابِتِ التَّرَاحُمِ وَالتَّلاَحُمِ الـــمُجْتَمَعِي فِي فَهْمٍ عَمِيْقٍ لِفِقْهِ الوَاقِعِ إِزَاءَ الـــمُتَغَيِّرَاتِ. **وَمَنْهَجُ البَحْث** هُوَ مَنْهَجٌ وَصْفِيٌّ وَاسْتِنْبَاطِيٌّ، **وَيَهْدِفُ البَحْثُ** إِلَى دِرَاسَةِ وَمَعْرِفَةِ جُمْلَةٍ مِنَ الـــمُرْتَكَزَاتِ الثَّقَافِيَّةِ وَالحَضَارِيَّةِ بالـــمُنْطَلَقَاتِ التَّأْصِيْلِيَّةِ، والـــمُقَوِّمَاتِ الـــمَنْهَجِيَّةِ لِتَرْسِيْخِ ثَقَافَةِ الرَّحْمَةِ لِلْعَالَـــمِيْنَ مِنْ خِلاَلِ: **التَّرَاحُمِ النَّبَوِيِّ التَّمُوْذَجِيِّ .. الـــمَلاَمِحِ وَالدَّلاَلاَتِ.وَيَخْلُصُ البَحْثُ** إِلَى النَّتَائِجِ التَّالِيَةِ: إِنَّ التَّرَاحُمَ لَـــمْ يَكُنْ مَفْهُوْمًا بِقَدْرِ مَا كَانَ مَبْدَأً؛ تَكَفَّلَتْ السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ العَطِرَةُ بِبَيَانٍ تَنْظِيْرًا وَتَطْبِيْقًا. وَإِنَّ التَّرَاحُمَ يُمَثِّلُ نَظَرِيَّةً اجْتِمـــَاعِيَّةً تَعْكِسُ الجَانِبَ الإِنْسَانِيَّ فِيْ تَطْبِيْقِ الْخِطَابِ الدِّيْنِي. وَإِنَّ التَّرَاحُمَ

[1] عُضْوُ هَيْئَةِ التَّدْرِيْسِ بِكُلِّيَّةِ الدِّرَاسَاتِ الإِسْلاَمِيَّةِ وَالقَانُوْنِ، جَامِعَةِ فَطَانِي – جَنُوْبِ تَايْلاَنْد

النَّبَوِيَّ فِيْ مَسِيْرَةِ السِّيْرَةِ يَكْشِفُ عَنْ عَالَـــمِيَّةِ الشَّرْعِ الحَنِيْفِ، وَأَنَّهُ دِيْنٌ قَادِرٌ عَلَى اسْتِيْعَاب الحَيَاةِ بِكُلِّ أَفْرَادِهَا وَأَبْعَادِهَا. وَإِنَّ الفُقَهَاءَ الرَّبَانِيِّينَ سَارُوْا عَلَى هَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَبْرَ الفَتَاوَى الفِقْهِيَّةِ الَّتِي جَسَّدَتْ حَيَوِيَّةَ التَّرَاحُمِ بَيْنَ الـــمُسْلِمِين وَغَيْرِهِمْ. ثُمَّ إِنَّ العَالَـــمَ اليَوْمَ أَحْوَجُ مَا يَكُوْنُ إِلَى اسْتِجْلاَءِ سِيْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَوْطِيْنِ الـــمَعَانِي الإِنْسَانِيَّةِ، وَتَوْظِيْفِهَا باتِّجَاهِ الحَـــــدِّ مِن التَّطَرُّفِ وَمَزَالِقِ الإِرْهَابِ الَّذِي بَاتَ عَدُوّاً لِلإِسْلاَمِ؛ يَحُوْلُ دُوْنَ نَشْرِ رَحْمَتِهِ وَسَمَـــاحَتِه.

الكَلِمـــاتُ الرَّئِيْسَةُ الـــمِفْتَاحِيَّةُ: رَحْمَة لِلْعَالَـــمِيْن، فِقْهُ الوَاقِع، فِقْهُ التَّغْيِيْر، فَتَاوَى مُعَاصِرَة.

مقدمة

مِنْ مُقْتَضَيَاتِ الحَيَاةِ الـمُعَاصِرَةِ بِمُتَغَيِّرَاتِهَا: أَنَّ مَنْ يَتَصَدَّرُ الـمَشْهَدَ الـمُجْتَمَعِيَّ فِي مُخْتَلَفِ الـمَنَاحِي الاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ؛ عَلَيْهِ أَنْ يُلِمَّ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الفِقْهِ، كَـ:"فِقْهِ الوَاقِعِ"، "فِقْهِ الـمُمْكِنِ"، "فِقْهِ التَّوَقُّعِ"، "فِقْهِ الاِسْتِطَاعَةِ"، وَ"فِقْهِ القُدْرَةِ"، مِنْ خِلاَلِ فَهْمِ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَفْقَ مَنْظُوْرِ العَصْرِ الحَالِي؛ بَلْ وَمَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ، لِـمَا فِيْهِ نَفْعٌ لِلْعِبَادِ وَتَيْسِيْرُ شُؤُوْنِهِمْ وَارْتِقَاءٌ بِوَاقِعِهِمْ، وَفَهْمِ النَّوَازِلِ الوَاقِعِيَّةِ وَتَصَوُّرِهَا – بِمُكَوِّنَاتِهَا وَظُرُوْفِهَا–؛ مِنْ أَجْلِ مَعْرِفَةِ حُكْمِهَا الشَّرْعِي الـمُنَاسِب، بِاسْتِقْرَاءِ الشَّرِيْعَةِ وَنُصُوْصِهَا، جَمْعاً بَيْنَ الأَصَالَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالاِسْتِجَابَةِ الوَاقِعِيَّة، وَأَنَّ ثَمَرَةَ فِقْه الوَاقِعِ؛ هُوَ نَتَاجُ تَفَاعُلِ النَّصِّ الشَّرْعِي مَعَ الوَاقِعِ، بِاسْتِلْهَامِ أَبْعَادِ الرَّحْمَةِ فِي ضَوْءِ النُّصُوْصِ الشَّرْعِيَّة.

فَالوَاقِعُ الـمَقْصُوْدُ: هُوَ الحَالَةُ الَّتِي عَلَيْهَا الأُمَّة بِكُلِّ مُكَوِّنَاتِهَا فِي هَذَا الظَّرْفِ الـمَعِيْش، دَاخِلَ الـمَجَالِ الدُّوَلِي الـمُحِيْطِ، وَهِيَ تَتَحَرَّكُ فَاعِلَةً مُنْفَعِلَةً مُتَفَاعِلَةً.[1] إِذِ الـمَطْلُوْبُ فِي عَالَمٍ مُتَغَيِّرٍ هُوَ الجَمْع إِلَى جَانِبِ الفِقْهِ بِالنُّصُوْصِ: الفِقْه بِالوَاقِعِ، لاَ بِمَعْنَى أَنْ يَكُوْنَ الوَاقِعُ حَاكِماً عَلَى النَّصِّ؛ وَلَكِنْ بِمَعْنَى كَيْفِيَّةِ تَطْبِيْقِ النَّصِّ عَلَى الوَاقِعَةِ وَإِنْزَالِهِ عَلَيْهَا، بِمُوَاكَبَةِ تَطَوُّرَاتِ العَصْرِ، الـمَعْنِيْ بِالنَّوَازِلِ وَالـمُتَغَيِّرَاتِ.[2]

وَتَكْمُنُ أَهَمِيَّةُ فِقْهِ الوَاقِعِ فِي الـمُسَاهَمَةِ لِتَحْقِيْقِ الوَعْيِ الحَضَارِي وَالحَصَانَةِ الثَّقَافِيَّةِ، وَإِحْيَاءِ الـمَنْهَجِ السُّنَنِي، كَسَبِيْلٍ لِإِعَادَةِ قِرَاءَةِ الوَاقِعِ بِدِقَّةٍ وَمَوْضُوْعِيَّةٍ، وَالتَّبَصُّرِ بِكَيْفِيَّاتِ تَغْيِيْرِهِ، وَتَحْدِيْدِ مَوَاطِنِ الخَلَلِ وَأَسْبَابِهَا، الَّتِي لَحِقَتْ بِالأُمَّةِ الـمُسْلِمَةِ، فَأَقْعَدَتْهَا عَنْ مُمَارَسَةِ دَوْرِهَا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى النَّاسِ وَإِلْحَاقِ

---

[1] الشاهد البوشيخي، **فِقْهُ وَاقِعِ الأُمَّةِ: دِرَاسَةٌ فِي الـمَفْهُوْمِ وَالشُّرُوْطِ وَالعَوَائِق**، كتاب مجلّة البيان (فقه الواقع في العمل الإسلامي: ضرورة حضاريَّة)، صفر 1428هـ، 234/4.

[2] عصام البشير، **فِقْهُ الوَاقِع**، عَلى الرَّابط الالكتروني:
8857https://ar.islamway.net/article/7

الرَّحْمَةِ بِهِمْ، وَالتَّحَقُّقِ بِالرُّؤْيَةِ الإِسْتِرَاتِيْجِيَّةِ الَّتِي تَفْقَهُ الحَاضِرَ، وَتَسْتَشْرِفُ الـــمَـــاضِي، وَتَبْصُرُ الـــمُسْتَقْبَل.[1]

تَمْهِيْدٌ

إِذَا كَانَتْ شُؤُوْنُ الدُّنْيَا مُتَغَيِّرَةً؛ لِذَلِكَ فَهِيَ بِحَاجَةٍ إِلَى عُقُوْلٍ قَادِرَةٍ عَلَى الإِجْتِهَادِ فِي النُّصُوْصِ عَلَى نَحْوٍ لاَ يَتَجَاوَزُ ثَوَابِتَ صَحِيْحِ الإِسْلاَمِ، وَفِي نَفْسِ الوَقْتِ لاَ يَجْمُدُ عِنْدَ تَأْوِيْلٍ وَتَخْرِيْجٍ لِلنَّصِّ عِنْدَ مَكَانٍ، أَوْ زَمَانٍ مُعَيَّنَيْنِ دُوْنَ تَجَاوُبٍ مَعَ الـــمُتَغَيِّرَاتِ.

فَمِنْ مُنْطَلَقِ الشُّعُوْرِ بِالـــمَسْؤُوْلِيَّةِ عَنْ إِحْدَاثِ الـــمُوَازَنَةِ الدَّقِيْقَةِ بَيْنَ الإِجْتِهَادَاتِ وَالـــمَنَاهِجِ وَمُسَايَرَتِهَا لِرُوْحِ العَصْرِ، وَلِطَبِيْعَةِ العَلاَقَاتِ بَيْنَ الأَفْرَادِ وَالجَمَـــاعَاتِ وَالدُّوَلِ فِي كَافَّةِ الأَحْوَالِ مَعَ الرَّبْطِ بِهَوِيَّةِ الأُمَّةِ وَمَظَلَّةِ الشَّرِيْعَةِ فِيْ ظِلِّ الـــمُتَغَيِّرَات؛ يَفْرِضُ عَلَى مَنْ يَتَصَدَّرُ الـــمَشْهَدَ مِنَ الفُقَهَاءِ مُهِمَّتَيْنِ:

الأُوْلَى: الإِرْتِقَاءُ بِالفِقْهِ الإِسْلاَمِي؛ لِكَيْ يَتَفَاعَلُ مَعَ الـــمُتَغَيِّرَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالإِجْتِمَـــاعِيَّةِ وَالإِقْتِصَادِيَّةِ.

الثَّانِيَة: إِيْجَادُ السُّبُلِ؛ لِإِيْصَالِ صَوْتِ الفِقْهِ إِلَى وَاقِعِ الـــمُسْلِمِيْنَ وَإِعَادَةُ ثِقَةِ الجَمَـــاهِيْرِ فِي الفِقْهِ.

وَإِمْكَانِيَّةُ تَحْقِيْقِ ذَلِكَ عَبْرَ الأُطْرُوْحَاتِ الـــمَبْنِيَّةِ عَلَى قَوَاعِدٍ سَلِيْمَةٍ، وَبِالخِطَابِ الإِسْلاَمِي الفَاعِلِ، وَالـــمُؤَثِّرِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ هُمُوْمَ النَّاسِ وَمُشْكِلاَتِهِمْ.

فَمَثَلاً: التَّرْكِيْزُ عَلَى أَلْفَاظِ الكُتُبِ الفِقْهِيَّةِ القَدِيْمَةِ لاَ يُمْكِنُهُ مُعَالَجَةَ القَضَايَا الـــمُعَاصِرَة؛ بَلْ يَنْبَغِي التَّرْكِيْزُ عَلَى الـــمَقَاصِدِ الفِقْهِيَّةِ، وَالتَّرْكِيْزُ عَلَى "فِقْهِ

[1] عمر عبيد حسنه (في تقديم): **فِقْهُ الوَاقِع: أُصُوْلٌ وَضَوَابِطٌ**، أحمد بوعود، كتاب الأمة، العدد (75)، 1421هـ، ص: 13

الأُصُوْلِ" مِنْ خِلاَلِ التَّعَمُّقِ فِي الـــمَنَاهِجِ وَلَيْسَ عَلَىَ الـــمُتُوْنِ فَقَطْ، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ مُعَالَجَةِ الـــمُتَغَيِّرَاتِ وَفْقَ الأَخْذِ فِي الاِعْتِبَارِ الثَّوَابِتِ وَفِقْهِهَا.

إِنَّ أَحْكَامَ الشَّرِيْعَةِ الإِسْلاَمِيَّة مِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتٌ دَائِمٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُتَغَيِّرٌ مَرِنٌ، وَأَنَّ النَّوْعَ الأَوَّلَ كَمَـــا يَتَّصِفُ بِالثَّبَاتِ؛ يَتَّصِفُ بِالكَثْرَةِ وَالتَّفْصِيْلِ وَصُعُوْبَةِ إِدْرَاكِ الأَسْبَابِ وَالعِلَلِ فِي تَشْرِيْعِهِ، بِخِلاَفِ النَّوْعِ الثَّانِي الَّذِي يَتَّصِفُ بِقَابِلِيَّةِ التَّحَرُّكِ مَعَ حَرَكَةِ الإِنْسَانِ عَلَى الصَّعِيْدِ الِاجْتِمَـــاعِي وَالِاقْتِصَادِي وَالسِّيَاسِي، كَمَـــا يَتَّسِمُ بِسُهُوْلَةِ إِدْرَاكِ الغَايَةِ وَالـــمَقْصِدِ مِنْ تَشْرِيْعَاتِه، تِلْكُمْ الَّتِي تَدُوْرُ مَعَهَا مَصْلَحَةُ الإِنْسَانِ الـــمُعْتَبَرَةُ وُجُوْدًا وَعَدَمًا.

إِنَّ الَّذِيْن يَحُوْلُوْن دُوْنَ تَطْبِيْقِ أَحْكَامِ الإِسْلاَمِ عَلَى الـــمُجْتَمَعِ بِحُجَّةِ ضَرُوْرَةِ تَأْهِيْلِ الـــمُجْتَمَعِ لِيُصْبِحَ مَحَلاً لِتَنْزِيْلِ الشَّرِيْعَةِ، وَأَنَّهُ بِوَاقِعِهِ الحَالِي لاَ يُمْكِنُ تَنْزِيْلُ أَحْكَامِ الإِسْلاَمِ عَلَيْهِ، يَقَعُوْنَ فِي **خَطَأَيْنِ** مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّة:[1]

الخَطَأُ الأَوَّلُ: أَنَّ الإِسْلاَمَ لا يَفْتَرِضُ شَكْلاً اِجْتِمَـــاعِيًّا مُسَبَّقًا لِيَكُوْنَ مَحَلَّ خِطَابِهِ وَتَنْزِيْلِ أَحْكَامِهِ؛ بَلْ يَبْدَأُ مَعَ الـــمُجْتَمَعِ وَالإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، فَيُنْزِلُ عَلَيْهِ الأَحْكَامَ الـــمُنَاسِبَةَ لِاسْتِطَاعَتِهِ.

وَبِهَذَا، إِذَا تَوَازَتْ الاِسْتِطَاعَاتُ مَعَ الأَحْكَامِ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَى قَدْرِهَا، يَكُوْنُ الـــمُجْتَمَعُ بِذَلِكَ قَدْ طَبَّقَ الإِسْلاَمَ الـــمُكَلَّفَ بِهِ فِي هَذِهِ الـــمَرْحَلَةِ مِنْ اِسْتِطَاعَتِهِ، وَهَكَذَا يَتَرَقَّى وَيَتَدَرَّجُ فِي تَنْزِيْلِ أَحْكَامِ الإِسْلاَمِ فِيضَوْءِ التَّدَرُّجِ وَالاِرْتِقَاءِ فِي اِسْتِطَاعَاتِهِ وَإِمْكَانَاتِهِ؛ لِأَنَّ الأَحْكَامَ الخَارِجَةَ عَنْ اِسْتِطَاعَتِهِ لاَ يَقَعُ عَلَيْهِ التَّكْلِيْفُ بِهَا فِي هَذِهِ الـــمَرْحَلَةِ.

وَالخَطَأُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ الاِدِّعَاءَ بِضَرُوْرَةِ التَّأْهِيْلِ لِلْمُجْتَمَعِ لِتَنْزِيْلِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ عَلَيْهِ لاَ يَقِلُّ خُطُوْرَةً عَنِ الخَطَأِ الأَوَّل، إِذْ كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تُؤَهَّلَ الـــمُجْتَمَعَاتِ بِقَوَانِيْنَ وَمَبَادِئَ وَثَقَافَاتٍ وَدَعَوَاتٍ وَمَنَاهِجَ لَيْسَتْ إِسْلاَمِيَّة اِبْتِدَاءً

[1] عمر عبيد حسنه (في تقديم): **فِقْهُ الوَاقِعِ: أُصُوْلٌ وَضَوَابِطٌ**، أحمد بوعود، ص: 16.

لِتَكُوْنَ مَحَلاً لِتَنْزِيْلِ أَحْكَامِ الإِسْلاَمِ؟ فَالـــمُجْتَمَعَاتُ الَّتِي تُؤَهَّلُ بِغَيْرِ القِيَمِ وَالـــمَبَادِئِ الإِسْلاَمِيَّةِ لاَ يُمْكِنُ بِحَالٍ أَنْ تَقْبَلَ تَنْزِيْلَ أَحْكَامِ الدِّيْنِ؛ لِأَنَّها تَرَبَّتْ عَلَى قِيَمٍ أُخْرَى مُنَاقِضَةٍ.[1]

وَعَلَى هَذَا، فَإِنَّ التَّعَايُشَ السِّلْمِيَّ بَيْنَ بَنِي الإِنْسَانِ هُوَ الـــمَطْلُوْبُ وَالـــمَنْشُوْدُ، بِحَيْثُ لاَ يَقُوْمُ إِلاَّ عَلَى أُسُسٍ رَاسِخَةٍ وَقِيَمٍ عَظِيْمَةٍ تُبْنَى لِـــمَصْلَحَةِ البَشَرِ، وَلاَ يُوْجَدُ قَانُوْنٌ يُنَظِّمُ حَيَاةَ البَشَرِ كَـــ "الحَنِيْفِيَّةِ السَّمْحَةِ"[2] ، الَّتِي بُعِثَ بِهَا خَاتَمُ الرُّسُلِ وَالأَنْبِيَاءِ رَسُوْلُ الرَّحْمَةِ لِلْعَالَـــمِيْنَ مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ قَانُوْنٌ يَهْدِفُ إِلَى صَوْنِ البَشَرِيَّةِ جَمْعَاءٍ وَفْقَ ضَوَابِطَ قَائِمَةٍ عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى وَالتَّرَاحُمِ وَالتَّلاَحُمِ وَالتَّعَاوُنِ وَالتَّضَامُنِ وَالتَّوَاصُلِ وَالتَّعَامُلِ وَالتَّكَافُلِ وَالتَّكَامُلِ.

لَقَدْ خَلَقَنَا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَجَعَلَنَا شُعُوْباً وَقَبَائِلَ؛ لِنَتَعَارَفَ وَنَتَعَايَشَ وَفْقَ قِيَمٍ تَحْتَرِمُ الإِنْسَان، وَبِمُوْجِبِ ضَوَابِطٍ تَكْفَلُ لِكُلِّ فَرْدٍ حَقَّه فِي العَيْشِ بِسَلاَمٍ وَاسْتِقْرَارٍ.

وَمَا أَحْوَجُ العَالَـــمِ اليَوْمَ إِلَى تَدَارُسِ تِلْكَ القِيَمِ بِتِلاَوَةِ آيَاتِ اللهِ وَالتَّعْلِيْمِ وَالتَّرْبِيَةِ وَالتِّزْكِيَةِ وَالتَّنْمِيَةِ وَالضَّوَابِطِ الإِسْلاَمِيَّةِ وَالأَخْذِ بِها؛ حَتَّى يَتَفَرَّغَ الإِنْسَانُ لأَدَاءِ رِسَالَتِهِ الَّتِي خُلِقَ مِنْ أَجْلِهَا، وَهِيَ عِبَادَة اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَعِمَـــارَة الأَرْض.

إِنَّ النَّاسَ فِي حَاجَةٍ إِلَى بَثِّ ثَقَافَةِ الرَّحْمَةِ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيْقِ التَّرَاحُمِ الَّذِيْ هُوَ مِنْ أَهْدَافِ نَشْرِ الإِسْلاَمِ بَيْنَ الشُّعُوْبِ وَالأُمَمِ، وَهَذِهِ هِيَ فَلْسَفَةُ الإِسْلاَمِ فِي التَّعَايُشِ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَ الإِنْسَانَ إِلَى العَيْشِ فِي ظِلاَلِ مَبَادِئَ عَظِيْمَةٍ مِنْهَا التَّعَايُشُ السِّلْمِي بَيْنَ بَنِي البَشَرِ بِالتَّرَاحُمِ، حَيْثُ إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَيَّزَ الإِنْسَانَ بِالعَقْلِ، وَجَعَلَ مِنْ مَبَادِئِ حَيَاتِهِ أَنْ يَرْحَمَ القَوِيُّ الضَّعِيْفَ بِكُلِّ مَا تَحْمِلُهُ هَاتَانِ الكَلِمَتَانِ

---

[1] عمر عبيد حسنه (في تقديم): **فِقْهُ الوَاقِعِ: أُصُوْلٌ وَضَوَابِطٌ**، أحمد بوعود، ص: 18.

[2] سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: أَيُّ الدِّينِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ"، **جَامِعُ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ**، برقم (20574)

مِنْ مَعْنَى، وَهُنَا تَظْهَرُ قِيْمَةُ التَّرَاحُمِ بَيْنَ كُلِّ طَبَقَاتِ الـمُجْتَمَعِ، وَتَتَحَقَّقُ ثِمَارُ الرَّحْمَةِ بَعْدَ بَسْطِ ثَقَافَةِ الرَّحْمَةِ لِلعَالَمِيْنَ: "الرَّاحِمُوْنَ يَرْحَمُهُمُ اللهُ"[1]. وَلاَ شَكَّ فِي أَنَّهُ إِذَا شَاعَتْ ثَقَافَةُ الرَّحْمَةِ بَيْنَ القَوِيِّ وَالضَّعِيْفِ، وَبَيْنَ الأَفْرَادِ وَالأُمَمِ؛ فَإِنَّ البَشَرِيَّةَ سَتَشْهَدُ مَرَاحِلَ عَظِيْمَةً مِنَ البِنَاءِ النَّفْسِي وَالإِيْمَانِي، سَتَظْهَرُ نَتَائِجُهُ عَلَى الأُمَمِ فِي صُوْرَةِ تَعَايُشٍ حَمِيْدٍ.

وَيَدْعُوْ الإِسْلاَمُ إِلَى التَّرَاحُمِ بَيْنَ الشُّعُوْبِ، وَإِلَى التَّلاَحُمِ بَيْنَ أَفْرَادِ الشَّعْبِ الوَاحِدِ بِدَعْمِ التَّنْمِيَةِ البَشَرِيَّةِ بِوَسَائِلِهَا الصَّحِيْحَةِ، وَيَتَّضِحُ ذَلِكَ مِنْ خِلاَلِ تَوْجِيْهَاتِ رَسُوْلِ السَّلاَمِ وَالمَحَبَّةِ نَبِيِّ الهُدَى وَالرَّحْمَةِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الَّذِيْ يَقُوْلُ: "مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِه"[2]، وَيَقُوْلُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "السَّاعِيْ عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِينِ، كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوِ القَائِمِ اللَّيْلَ الصَّائِمِ النَّهَارَ".[3]

إِنَّ إِصْلاَحَ الأَحْوَالِ وَالعَلاَقَاتِ مَعَ الآخَرِيْنَ؛ يَحْتَاجُ إِلَى وَقْفَةٍ لِمُصَارَحَةِ النَّفْسِ وَمُعَالَجَةِ حَالاَتِ الإِنْسَانِ وَتَقَلُّبَاتِ نَفْسِهِ، حَتَّى يَشْعُرَ بِأَخِيْهِ الإِنْسَانِ، وَيَسْعَى فِي إِسْعَادِهِ وَالمُجَاهَدَةِ فِي خِدْمَتِهِ.

وَحَتَّى تَتَجَلَّى مَعَالِمُ صِحَّةِ العَلاَقَةِ وَصِدْقِهَا مَعَ اللهِ، فَلاَبُدَّ أَنْ يَكُوْنَ الإِنْسَانُ صَادِقاً مَعَ نَفْسِهِ وَإِخْوَانِهِ فِي الإِنْسَانِيَّةِ، وَتَحْتَ مُرَاقَبَةٍ رَبَّانِيَّةٍ مِنَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لِيَنْعَمَ بَعْدَ ذَلِكَ، هُوَ وَسَائِرُ البَشَرِ، بِالأَمْنِ وَالأَمَانِ وَبِتَعَايُشٍ سِلْمِي، وَسَلاَمٍ وَإِسْلاَمٍ.

---

[1] قَالَ رَسُوْلُ اللهِصَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: "الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ أَهْلُ السَّمَاءِ الرَّحِمُ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلَهُ وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ"، **المُسْتَدْرَك على الصَّحِيْحَيْن للحاكم**، برقم (7274)، وَعَلَّقَ الذَّهَبِي بِقَوْلِهِ: صَحِيْحٌ.

[2] صحيح مسلم، برقم (2580)

[3] صحيح البخاري، برقم (5353)

وَإِذَا تَمَّ هَذَا التَّرَاحُمُ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ، اِسْتَطَاعَ الإِنْسَانُ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى البِنَاءِ المَادِّي وَالمَعْنَوِي، وَاسْتَطَاعَ أَنْ يَعْمُرَ الأَرْضَ عُمْرَاناً فِيْهِ الخَيْرُ لِلْبَشَرِيَّةِ جَمِيْعاً؛ وَإِلاَّ فَإِنَّ نَارَ الحُرُوْبِ وَالكَرَاهِيَّةِ سَتَقْطَعُ الإِنْسَانَ عَنْ أَسْمَى رِسَالَةٍ أَرَادَهَا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُ.

لَقَدْ حَفِلَتْ الثَّقَافَةُ الإِسْلاَمِيَّةُ بِمَنْظُوْمَةٍ مُتَكَامِلَةٍ تَرْعَى مَسِيْرَةَ التَّلاَحُمِ بَيْنَ الشُّعُوْبِ وَالقَبَائِلِ، وَتَجْمَعُ فِي رِيَاضِهَا شَتَّى العُرُوْقِ والفَصَائِلِ، وَتُضْفِي عَلَيْهَا مَحَاسِنَ الأَخْلاَقِ، وَأَحْسَنَ الشَّمَائِلِ، كُلُّ ذَلِكَ فِي سَبِيْلِ أَنْ يَحْيَا الإِنْسَانُ حَيَاةً طَيِّبَةً شِعَارُهَا (**السَّلاَم**)، وَمَنْهَجُهَا وَفِكْرُهَا لاَ يَحِيْدُ عَنِ الإِسْلاَمِ.

إِنَّ التَّرَاحُمَ أَوَاصِرُهُ كَثِيْرَة، وَسُبُلُهُ وَفِيْرَة، وَالعَاقِلُ مَنْ أَدْرَكَ أَنَّ الحَيَاةَ تَسَعُ الجَمِيْعَ، وَأَنَّ الأَفْكَارَ قَابِلَةٌ لِلنِّقَاشِ، وَأَنَّ العُمُرَ لاَ يَنْبَغِي أَنْ يَضِيْعَ فِي ظِلاَلِ التَّنَافُرِ وَالتَّنَاحُرِ، وَأَنَّ الإِسْلاَمَ بَعَثَ اللهُ بِهِ الأَنْبِيَاء، وَأَلَّفَ بِهِ بَيْنَ شُعُوْبِ الأَرْضِ، وَأَصْلَحَ بِهِ السُّلُوْكَ، فَمِنْهُ – أَيْ الإِسْلاَم- وَإِلَيْهِ المُحْتَكَم، وَبِهِ تَصْلُحُ النُّفُوْسُ لِتَتَقَبَّلَ التَّعَايُشَ مَعَ الآخَرِ عَلَى ضَوْءِ ضَوَابِطِهِ وَمُقَرَّرَاتِهِ وَسَعَةِ رَحْمَتِهِ وَاتِّسَاعِ مُعَالجَاتِه.

فَالإِنْسَانُ الحَقُّ هُوَ مَنْ قَامَ بِحَقِّ الإِنْسَانِيَّةِ وَحَفِظَهَا لِأَبْنَاءِ جِنْسِهِ، وَالمُسْلِمُ الحَقُّ مَنْ حَفِظَ لِلإِنْسَانِيَّةِ حُقُوْقَهَا، وَبَادَلَهَا بِالإِحْسَانِ وَالسَّمَاحَةِ أُسْلُوْبِ الحَيَاة؛ فَـ: "رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى"[1]، وَسَعَى فِي نَجَاةِ الإِنْسَانِيَّةِ بِمَا آتَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ طَاقَةٍ وَرَحْمَةٍ وَعَقْلٍ وَإِيْمَانٍ، وَقَدَّمَ لِلبَشَرِيَّةِ قُدْوَةً فِي أَخْلاَقِ الإِسْلاَمِ وَسَعَةِ رَحْمَتِهِ وَعَدَالَةِ مَبَادِئِه؛ مُمَثَّلَةً فِي هَدْيِ المُقْتَدَى بِهِ، وَخَيْرِ المُحْتَذَى بِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

التَّرَاحُمُ النَّبَوِيُّ النَّمُوْذَجِي .. المَلاَمِحُ وَالدَّلاَلاَت:

* رَحْمَةُ النُّبُوَّةِ أَسَاسُ الشُّهُوْدِ وَالبِنَاءِ الحَضَارِي:

[1] صحيح البخاري، برقم (2076).

كَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْتَبِرُ السَّلاَمَ مِن الأُمُوْرِ الَّتِي عَلَى الـمُسْلِمِ أَنْ يَحْرِصَ عَلَيْهَا، وَيَسْأَلَ اللهَ أَنْ يَرْزُقَهُ إِيَّاهَا، وَكَانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو فَيَقُوْلُ: "اللّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَة[1] فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ".[2]

كَمَا كَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُ كَلِمَةَ حَرْب، وَلاَ يُحِبُّ أَنْ يَسْمَعَهَا، وَفِي الحَدِيْثِ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "أَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللّهِ: عَبْدُاللّهِ وَعَبْدُالرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا: حَارِثٌ وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا: حَرْبٌ وَمُرَّةُ".[3]

* رَحْمَةُ النُّبُوَّةِ فِي الأُسْرَةِ وَالعَشِيْرَةِ:

– تَرَاحُمُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَمِّهِ أَبِي طَالِب:

قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: مَرِضَ أَبُوْ طَالِب، فَجَاءَتْهُ قُرَيْشٌ، وَجَاءَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعِنْدَ أَبِي طَالِبٍ مَجْلِسُ رَجُلٍ، فَقَامَ أَبُو جَهْل كَيْ يَمْنَعَهُ، وَشَكَوْهُ إِلَى أَبِي طَالِب، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، مَا تُرِيْدُ مِنْ قَوْمِكَ؟ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:"إِنِّيْ أُرِيْدُ مِنْهُمْ كَلِمَةً وَاحِدَةً تَدِيْنُ لَهُمْ بِهَا الْعَرَبُ، وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمُ الْعَجَمُ الْجِزْيَةَ". قَالَ: كَلِمَةً وَاحِدَةً؟! قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَلِمَةً وَاحِدَةً". قَالَ: "يَاعَمِّ، قُوْلُوْا: لاَ إِلَهَ إِلاّ اللّهُ". فَقَالُوْا: إِلَهًا وَاحِدًا؟! مَا سَمِعْنَا بِهَذَا

---

[1] العَافِيَةُ: السَّلاَمَةُ مِنَ الآفَاتِ وَالشَّدَائِدِ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَهَا الوِقَايَةُ مِنْ كُلِّ مَكْرُوْهٍ. انظر: السُّيُوْطِي، **شَرْحُ سُنَنِ ابْنِ مَاجَة**، 276/1، وَالـمَنَاوِي، **فَيْضُ القَدِيْر**، 158/2.

[2] سنن أبي داود، برقم (5074)، ورواه البُخَارِي، **الأَدَبِ الـمُفْرَد**، (1200)، وقال الألباني: صحيح. وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

[3] سنن أبي داود، برقم (4950)، وقال الألباني: صحيح. انظر : **السِّلْسِلَةُ الصَّحِيْحَة**، برقم (1040).

فِي الـــمِلَّةِ الآخِرَةِ[1]، إِنْ هَذَا إِلاَّ اخْتِلاَق [2]. فَنَزَلَ فِيْهُمْ القُرْآنُ:(ص والقُرْءَانِ ذِي الذِّكْر * بَلِ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ) [ص: 1- 2] إِلَى قَوْلِه:(مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الـــمِلَّةِ الآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلاَّاخْتِلاَقٌ) [ص:7].[3]

فَلَمْ يَعْبَسْ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وُجُوْهِهِمْ، وَلـــَمْ يُقَاطِعْ مَجَالِسَهُمْ، وَلَـــمْ يَنْظُرْ لَهُمْ نَظْرَةَ الـــمُتَكَبِّرِ الـــمُعْرِضِ، إِنَّمَـــا تَلَطَّفَ وَتَوَدَّدَ إِلَيْهِمْ، وَيُبَشِّرَهُمْ بِمُلْكِ الدُّنْيَا وَنَعِيْمِ الآخِرَةِ إِذَا آمَنُوا بِالوَاحِدِ الدَّيَّان.

وَفِيْ الصَّحِيْحَيْنِ:"لـــَمَّـــا حَضَرَتْ أَبَا طَالِب الوَفَاةُ، جَاءَهُ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْل وَعَبْدَ اللهِ بْن أَبِي أُمَيَّة بْن الـــمُغِيرَة، فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا عَمِّ، قُلْ: لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ؛ كَلِمَةً أَشْهَدُ لكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ"؛ فَقَالَ أَبُوْ جَهْل وَعَبْدُ اللهِ بْن أَبِيْ أُمَيَّة: يَا أَبَا طَالِب، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الـــمُطَّلِب؟، فَلَمْ يَزَلْ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْرِضُهَا عَلَيْه، وَيُعِيْدُ لَهُ تِلْكَ الـــمَقَالَةَ، حتَّى قَالَ أَبُوْ طَالِب آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: "هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الـــمُطَّلِب"، وَأَبَى أَنْ يَقُوْلَ: لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ؛ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَمَا واللهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ، مَا لَـــمْ أُنْهَ عَنْكَ"؛ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ:(مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِيْنَ آمَنُوْا أَنْ يَسْتَغْفِرُوْا لِلْمُشْرِكِيْنَ وَلَوْ كَانُوْا أُوْلِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِمَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الجَحِيْمِ) [التَّوْبَةُ: 113]، وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي أَبِيْ طَالِبٍ، فَقَالَ تَعَالَى لِرَسُوْلِ اللهِ صَلَّى

---

[1] الـــمِلَّةُ الآخِرَةُ: مِلَّةُ النَّصْرَانِيَّة، فَإِنَّهَا آخِرُ الـــمِلَلِ قَبْلَ مِلَّةِ الإِسْلاَم، وَقِيْلَ: يَعْنُوْنَ بِهَا مِلَّةَ قُرَيْش. انظر: الـــمباركفوري، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، 100/9.

[2] اختلاق: كَذِبٌ اخْتَلَقَهُ. انظر في تفسيرها: القُرْطِبِي، **الجَامِعُ لِأَحْكَامِ القُرْآن**، 152/15، والطَّبَرِي، **جَامِعُ البَيَانِ فِي تَأْوِيْلِ القُرْآنِ**، 152/21- 155، وابن كثير، **تَفْسِيْرُ القُرْآنِ العَظِيْمِ**، 55/7، والبَغَوِي، **مَعَالِـــمُ التَّنْزِيْل**، 72/7.

[3] سنن الترمذي، برقم (3232)، وقال: هذا حديث حسن. والحاكم (3617)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرّجاه. وَوَافَقَهُ الذَّهَبِي.

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:(إِنَّكَ لاَ تَهْدِيْ مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالـــمُهْتَدِيْنَ) [القَصَصُ: 56].[1]

وَمِنْ حَدِيْثِ العَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الـــمُطَّلِبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا أَغْنَيْتَ عَنْ عَمِّكَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟"، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ".[2]

– تَرَاحُمُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَشِيْرَتِهِ:

تَعَامَلَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الـــمُشْرِكِيْنَ فِي مَكَّةَ– وَمِنْهُمْ عَشِيْرَتُهُ– بِطَرِيْقَةٍ فَذَّةٍ فَرِيْدَةٍ، فَكَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْذُلُ كُلَّ غَالٍ وَنَفِيْسٍ فِي سَبِيْلِ إِنْقَاذِهِمْ وَإِخْرَاجِهِمْ مِنَ الظُّلُمَـــاتِ إِلَى النُّوْرِ، رَغْمَ عِنَادِهِمْ وَقَسْوَتِهِمْ فِي التَّعَامُلِ مَعَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَصْحَابِه، إِلاّ أَنَّهُ كَانَ مُصِرًّا عَلَى التَّرَاحُمِ وَالتَّلاَحُمِ بِدَعْوَتِهِمْ إِلَى الإِسْلاَمِ الَّذِي يُحَقِّقُ لَهُمَ الفَلاَحَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَة.

قَالَ أَبُوْ هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ: (وَأَنْذِرْ عَشِيْرَتَكَ الأَقْرَبِيْنَ) [الشُّعَرَاء: 214]"يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللهِ، لا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِ الْـــمُطَّلِبِ، لا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْـــمُطَّلِبِ، لا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَاصَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُوْلِ اللهِ، لا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ، سَلِيْنِي بِمَـــا شِئْتِ لا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا".[3]

---

[1] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: صحيح البخاري، برقم (3884)، وصحيح مسلم، برقم (24)، واللفظ له.

[2] صحيح البخاري، برقم (3883)

[3] صحيح مسلم، برقم (351).

وَقَدْ اتَّسَمَ تَعَامُلُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الـمُشْرِكِيْنَ فِي مَكَّة بِعِدَّةِ سِمَاتٍ، أَوَّلُهَا: دُعَاؤُهُ لَهُمْ بِالهِدَايَة؛ فَكَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخُصُّ بِدُعَائِهِ كُلَّ الـمُشْرِكِيْنَ، بَلْ وَمَنْ نَاصَبَهُ العَدَاءَ كَأَبِي جَهْلٍ وَعُمَرَ بْنِ الخَطَّاب قَبْلَ إِسْلاَمِهِ، وَكَانَا مِنْ أَلَدِّ أَعْدَاءِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ يَدْعُوْ وَيَقُوْلُ: "اللّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلاَمَ بِأَحَبِّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ: بِأَبِي جَهْلٍ،أَوْ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطّابِ. فَكَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَى اللّهِ: عُمَرَ بْنَ الْخَطّابِ". [1]

* تَرَاحُم الرَّسُوْلِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَعْضِ الزَّوْجَاتِ اللاَّئِي مِنْ أُسَرٍ غَيْرِ مُسْلِمَةٍ:

- زَوَاجُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أُمِّ حَبِيْبَةِ بِنْتِ أَبِي سُفْيَان رَضِيَ اللهُ عَنْهَا:

رَأَتْ أُمُّ حَبِيْبَةَ فِي مَنَامِهَا – وَهِيَ بِالحَبَشَة- كَأَنَّ آتِيًا يَقُوْلُ: يَا أُمَّ الـمُؤْمِنِيْنَ. فَفَزِعْتُ فَأَوَّلْتُهَا أَنَّ

رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَزَوَّجُنِي. قَالَتْ: فَمَا هُوَ إِلاَّ أَنْ انْقَضَتْ عِدَّتِي، فَمَا شَعَرْتُ إِلاَّ بِرَسُوْلِ النَّجَاشِيِّ عَلَى بَابِي يَسْتَأْذِنُ، فَإِذَا جَارِيَةً لَهُ -يُقَالُ لَهَا: أَبْرَهَة- كَانَتْ تَقُوْمُ عَلَى ثِيَابِهِ وَدَهْنِهِ، فَدَخَلَتْ عَلَيَّ، فَقَالَتْ: إِنَّ الـمَلِكَ يَقُوْلُ لَكِ: إِنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَيَّ أَنْ أُزَوِّجُكِهُ. فَقَالَتْ: بَشَّرَكَ اللهُ بِخَيْر. قَالَتْ: يَقُوْلُ لَكِ الـمَلِكُ: وَكِّلِي مَنْ يُزَوِّجُكِ. فَأَرْسَلَتْ خَالِدَ بْنِ سَعِيْدِ بْنِ العَاصِ، فَوَكَّلَتْهُ وَأَعْطَتْ أَبْرَهَةَ سِوَارَيْنْ مِنْ فِضَّةٍ وَخَدَمَتَيْن[2] كَانَتَا فِي رِجْلَيْهَا، وَخَوَاتِيْمَ فِضَّةٍ كَانَتْ فِي أَصَابِعِ رِجْلَيْهَا؛ سُرُوْرًا بِمَا بَشَّرَتْهَا، فَلَمَّا كَانَ العَشِيُّ

[1] سنن التِّرمذي، برقم (3863) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر. والحاكم، برقم (4485) وقال: صحيح الإسناد ولَمْ يُخَرِّجَاه. ووافقه الذَّهَبِي، وقال الألباني: حسن صحيح. انظر: **مِشْكَاةُ الـمَصَابِيْحِ**، برقم (6036).

[2] الخَدَمتين: الخَلْخالانِ، وهي حُلِيٌ تلبس في الرِّجْلِ مِن الذَّهَبِ وَالفِضَّة. انظر: ابن منظور، **لِسَانُ العَرَب**، مادة خدم، 166/12.

أَمَرَ النَّجَاشِيُّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِب وَمَنْ هُنَاكَ مِنَ الـــمُسْلِمِيْنَ فَحَضَرُوْا، فَخَطَبَ النَّجَاشِيُّ فَقَالَ: "الحَمْدُ للهِ الـــمَلِكِ القُدُّوْسِ السَّلاَمِ الـــمُؤْمِنِ الـــمُهَيْمِنِ العَزِيْزِ الجَبَّارِ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ، وَأَنَّهُ الَّذِي بَشَّرَ بِهِ عِيْسَى بْنِ مَرْيَم؛ أَمَّا بَعْد: فَإِنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَيَّ أَنْ أُزَوِّجَهُ أُمَّ حَبِيْبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَان، فَأَجَبْتُ إِلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ أَصْدَقْتُهَا أَرْبَعَمـــائَةِ دِيْنَارٍ. ثُمَّ سَكَبَ الدَّنَانِيْرَ بَيْنَ يَدَيْ القَوْمِ.

فَتَكَلَّمَ خَالِدُ بْن سَعِيْد، فَقَالَ: "الحَمْدُ للهِ، أَحْمَدُهُ وَأَسْتَعِيْنُهُ وَأَسْتَنْصِرُهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ، أَرْسَلَهُ بِالهُدَى وَدِيْنِ الحَقِّ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّيْنِ كُلِّهِ، وَلَوْ كَرِهَ الـــمُشْرِكُوْنَ. أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ أَجَبْتُ إِلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَزَوَّجْتُهُ أُمَّ حَبِيْبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، فَبَارَكَ اللهُ لِرَسُوْلِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَدَفَعَ الدَّنَانِيْرَ إِلَى خَالِدِ بْنِ سَعِيْدِ بْنِ العَاصِ فَقَبَضَهَا، ثُمَّ أَرَادُوْا أَنْ يَقُوْمُوْا فَقَالَ: اجْلِسُوْا؛ فَإِنَّ سُنَّةَ الأَنْبِيَاءِ إِذَا تَزَوَّجُوْا أَنْ يُؤْكَلَ طَعَامٌ عَلَى التَّرْوِيْجِ. فَدَعَا بِطَعَامٍ وَأَكَلُوْا، ثُمَّ تَفَرَّقُوْا.

قَالَتْ أُمُّ حَبِيْبَةَ: فَلَمّـــَا وَصَلَ إِلَيَّ الـــمَـــالُ أَرْسَلْتُ إِلَى أَبْرَهَةَ الَّتِي بَشَّرَتْنِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنِّي كُنْتُ أَعْطَيْتُكِ مَا أَعْطَيْتُكِ يَوْمَئِذٍ وَلاَ مَالٌ بِيَدِي، فَهَذِهِ خَمْسُوْنَ مِثْقَالاً، فَخُذِيْهَا فَاسْتَعِيْنِي بِهَا. فَأَبَتْ وَأَخْرَجَتْ حُقًّا فِيْهِ كُلَّ مَا كُنْتُ أَعْطَيْتُهَا فَرَدَّتْهُ عَلَيَّ، وَقَالَتْ: عَزَمَ عَلَيَّ الـــمَلِكُ أَنْ لاَ أَرْزَأَكِ[1] شَيْئًا، وَأَنَا الَّتِي أَقُوْمُ عَلَى ثِيَابِهِ وَدَهْنِهِ، وَقَدْ اتَّبَعْتُ دِيْنَ مُحَمَّدٍ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَسْلَمْتُ للهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ أَمَرَ الـــمَلِكُ نِسَاءَهُ أَنْ يَبْعَثْنَ إِلَيْكِ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُنَّ مِنَ العِطِرِ. قَالَتْ: فَلَمّـــَا كَانَ الغَدُ جَاءَتْنِي بِعُوْدٍ، وَوَرَسٍ، وَعَنْبَرٍ وَزَبَّادٍ[2] كَثِيْرٍ، فَقَدِمْتُ بِذَلِكَ

---

[1] رزأ الشيء: أخذه، أو انتقصه وأصاب منه. انظر: ابن منظور، **لِسَانُ العَرَب**، مادة رزأ، 85/1.

[2] الزَّبَاد: نوع من الطِّيْب، قيل: يُسْتَخْرَجُ مِنْ دَابَّةٍ مثل السِّنَّور. انظر: ابن منظور، **لِسَانُ العَرَب**، مادة زبد، 192/3 .

كُلِّهِ عَلَى رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ يَرَاهُ عَلَيَّ وَعِنْدِيْ فَلاَ يُنْكِرُهُ. ثُمَّ قَالَتْ أَبْرَهَةُ: فَحَاجَتِي إِلَيْكِ أَنْ تُقْرِئِيْ عَلَى رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنِّي السَّلاَم، وتُعْلِمِيْهِ أَنِّي قَدْ اتَّبَعْتُ دِيْنَهُ. قَالَتْ: ثُمَّ لَطَفَتْ بِي وَكَانَتْ الَّتِي جَهَّزَتْنِي، وَكَانَتْ كُلَّمَا دَخَلَتْ عَلَيَّ تَقُوْلُ: لاَ تَنْسِيْ حَاجَتِيْ إِلَيْكِ. قَالَتْ: فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرْتُهُ كَيْفَ كَانَتْ الخطْبَةُ، وَمَا فَعَلَتْ بِي أَبْرَهَةُ، فَتَبَسَّمَ، وَأَقْرَأْتُهُ مِنْهَا السَّلاَم، فَقَالَ: "وَعَلَيْهَا السَّلاَمُ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ". [1]

وَلاَ عَجَبَ أَنْ يُثِيْرَ هَذَا العَمَلُ الجَلِيْلُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِعْجَابَ أَبِي سُفْيَان وَيُرْضِيْهِ، وَيَمِيْلُ قَلْبُهُ وَقَلْبُ عَشِيْرَتِهِ إِلَى الإِسْلاَمِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَاجِلاً فَآجِلاً؛ تَقْدِيْراً لِصَاحِبِ هَذِهِ الأَرِيْحِيَّةِ وَالنَّخْوَةِ.[2]

– زَوَاجُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صَفِيَّة بِنْتِ حُيَيٍّ بْنِ أَخْطَبَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا:

مِنْ خِلاَلِ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيْحَةِ عِنْدَ البُخَارِي[3]، وَمُسْلِم[4]، وَالنَّسَائِي[5]: يَتَبَيَّنُ أَنَّ أُمَّ المُؤْمِنِيْنَ

صفية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كَانَتْ مِنْ بَيْنِ الأَسْرَى وَالسَّبَايا جَرَّاءَ غَزْوَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خَيْبَر. وَفِي بَادِئِ الأَمْرِ لَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اهْتِمَامٌ خَاصٌّ بِهَا أَوْ بِغَيْرِهَا؛ بَلْ إِنَّ مُجَرَّدَ مَا جَاءَهُ أَحَدُ الصَّحَابَةِ يَطْلُبُ مِنْهُ امْرَأَةً مِنَ السَّبْيِ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ:"اذْهَبْ وَخُذْ مَا شِئْتَ". وَهُنَا يَتَّضِحُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَشْغَلُهُ هَذَا الأَمْرُ إِطْلاَقًا، فَلاَ هُوَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَفَقَّدَ السَّبْيَ، وَلاَ أَخَذَ يَنْتَقِي مِنْهُ، وَلَكِنْ مَا حَدَثَ هُوَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ

---

[1] ابن سعد، **الطَّبَقَاتُ الكُبْرَى**، 97/8، 98، وابن عساكر، **تَارِيْخُ دِمَشْق**، 69/ 143.

[2] محمَّد أبو النُّور الحديدي، **عِصْمَةُ الأَنْبِيَاءِ**، دار الوفاء، مصر، ط4، 1426هـ/2005م، ص:459

[3] صحيح البخاري، برقم (371).

[4] صحيح مسلم، برقم (1365).

[5] السُّنن الكبرى للنَّسائي، برقم (5549).

عَنْهُمْ احتَجُّوْا عَلَى أَخْذِ دِحْيَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ صَفِيَّةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ سَيِّدِ القَوْمِ، وَأَخْذُ دِحْيَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَهَا يَكُوْنُ تَفْضِيْلٌ لَهُ عَلَى بَاقِي الـمُسْلِمِيْن، فَطَلَبُوْا أَنْ تَكُوْنَ مِنْ نَصِيْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ قَرَارٌ حَكِيْمٌ، بِحَيْثُ لاَ يَكُوْنُ قَدْ فُضِّلَ أَحَدٌ مِنَ الـمُسْلِمِيْنَ بِأَخْذِهَا، وَيَتَّضِحُ كَيْفَ كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ يُرَكِّزُوْنَ عَلَى نَسَبِهَا، وَلَيْسَ جَمَالِهَا، فَقَالُوْا: "كَيْفَ يَأْخُذُهَا – أَيْ دِحْيَة– وَهِيَ بِنْتُ سَيِّدِ القَوْمِ؟"، فَكَانَ أَخْذُ الرَّسُوْلِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا فِيْهِ تَكْرِيْمٌ لَهَا ولِـمَكَانَتِهَا. وَلَـمْ يَكُنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْرِفُ بِوُجُوْدِهَا أَصْلاً فِي السَّبي؛ لَوْلاَ تَدَخُّلُ الصَّحَابَةِ بَعْدَ أَنْ أَخَذَهَا دِحْيَة. فَمَنْ يَسْتَطِيْعُ أَنْ يَتَعَامَلَ مَعَهَا كَتَعَامُلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ خُصُوْصًا وَهِيَ ابْنَةُ سَيِّدِ القَوْمِ..؟

* رَحْمَةُ النُّبُوَّةِ فِي الـمُجْتَمَعِ الـمَكِّي:

كَمَا اتَّسَمَ تَعَامُلُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسِمَةِ التَّبْشِيْرِ؛ فَحَيَاةُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّبْشِيْرِ، وَلَـمْ يَكُنْ يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الطَّبْعِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قَسْوَةِ الـمُشْرِكِيْن عَلَيْهِ؛ فَعَنْ رَبِيْعَة بْنِ عَبَّادٍ الدَّيْلِي – وَكَانَ جَاهِلِيًّا ثُمَّ أَسْلَم– قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَصْرَ عَيْنَيَّ بِسُوْقِ ذِي الـمَجَاز يَقُوْلُ: "أَيُّهَا النَّاسُ، قُوْلُوْا: لاَ إِلَهَ إِلاّ اللهُ؛ تُفْلِحُوا". وَيَدْخُلُ فِي فِجَاجِهَا[1]، وَالنَّاسُ مُتَقَصِّفُوْنَ[2] عَلَيْهِ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُوْلُ شَيْئًا، وَهُوَ لاَ يَسْكُتُ، يَقُوْلُ: "أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوْا: لاَ إِلَهَ إِلاّ اللهُ؛ تُفْلِحُوْا". إِلاّ أَنَّ وَرَاءَهُ رَجُلاً أَحْوَل وَضِيْءَ الوَجْهِ ذَا غَدِيرَتَيْنِ، يَقُوْلُ: إِنَّهُ صَابِيءٌ كَاذِبٌ. فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوْا:

[1] الفِجَاج: جَمْعُ الفَجّ، وَهُوَ الطَّرِيْقُ الوَاسِعُ وَالـمَكَانُ البَعِيْدُ، انظر: ابن منظور: **لِسَانُ العَرَبِ**، مادة فجج، 338/2.

[2] الـمُتَقَصِّفُوْنَ: الـمُزْدَحِمُوْنَ وَالـمُجْتَمِعُوْنَ، انظر: ابن منظور: **لِسَانُ العَرَبِ**، مادة قصف، 283/9.

مُحَمَّد بْن عَبْد الله، وَهُوَ يَذْكُرُ النُّبُوَّة. قُلْتُ: مَنْ هَذَا الَّذِي يُكَذِّبُه؟ قَالُوْا: عَمُّهُ أَبُوْ لَهَب.[1]

وَلَـــمْ يَخْرُجْ رَسُوْلُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَدَبِهِ فِي الـــمُعَامَلَةِ حَتَّى مَعَ السَّفَاهَةِ الوَاضِحَةِ لِأَبِي لَهَب، وَظَلّ رَسُوْلُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَنْهَجِ التَّبْشِيْرِ يَدْعُوْ النَّاسَ إِلَى الفَلاَحِ وَالنَّجَاةِ؛ بَلْ إِنَّهُ كَانَ يُبَشِّرُهُمْ بِمُلْكِ الدُّنْيَا قَبْلَ نَعِيْمِ الآخِرَةِ إِنْ هُمْ آمَنُوا باللهِ وَلَـــمْ يُشْرِكُوْا بِهِ شَيْئًا.

– قَبْلَ الهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ: يَدْعُوْ وَيَصْبِرُ، لاَ يُؤْذِي وَلاَ يُعَنِّفُ:

لَقَدْ اشْتَدَّ الأَذَى عَلَى رَسُوْلِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ مَوْتِ عَمِّهِ أَبِي طَالِب، إِذْ نَالَتْ قُرَيْشٌ مِنْ رَسُوْلِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الأَذَى مَا لَـــمْ تَكُنْ تَطْمَعُ بِهِ فِي حَيَاةِ أَبِي طَالِب، حَتَّى اعْتَرَضَهُ سَفِيْهٌ مِنْ سُفَهَاءِ قُرَيْشٍ، فَنَثَرَ عَلَى رَأْسِهِ تُرَابًا... فَلَمـــَّا دَخَلَ رَسُوْلُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَهُ وَالتُّرَابَ عَلَى رَأْسِهِ، فَقَامَتْ إِلَيْهِ إِحْدَى بَنَاتِهِ، فَجَعَلَتْ تَغْسِلُ عَنْهُ التُّرَابَ وَهِيَ تَبْكِي، وَرَسُوْلُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُوْلُ لَهَا: "لاتَبْكِي يَا بُنَيَّةِ؛ فَإِنّ اللهَ مَانِعٌ أَبَاكِ".[2]

وَرُغْمَ هَذَا الإِيْذَاء إِلاَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَـــمْ يَمْنَعْ التَّعَامُلَ مَعَهُمْ، بَلْ ظلّ عَلَى حُسْنِ الـــمُعَامَلَةِ مِنْ بَيْعٍ وَشِرَاء، وَذَلِكَ مَا فَعَلَتْهُ قُرَيْشٌ مَعَ الـــمُسْلِمِيْنَ فِي العَامِ السَّابِعِ مِنَ البِعْثَةِ[3]، عِنْدَمَا فَرَضَتْ عَلَيْهِمْ حِصَارًا اِقْتِصَادِيًّا ظَالِـــمًـــا.

---

[1] **مُسْنَدُ أَحْمَد**، برقم (19026)، وقال شعيب الأرناؤوط: صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن من أجل عبد الرحمن بن أبي الزناد.

[2] ابن هشام، **السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ**، 416/1.

[3] ابن كثير، **السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ**، 43/2-71، وابن هشام، **السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ**، 350/1، والسُّهَيْلي، **الرَّوْضُ الأُنُف**، 174/3.

وَمِنْ فَرَطِ رَحْمَتِهِ وَحِرْصِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَدْعُ اللهَ عَلَيْهِمْ بِالهَلاَكِ، فَعِنْدَمَا قَالَ لَهُ مَلَكُ الجِبَالِ: "إِنْ شِئْتَ أَنْ أُطْبِقَ عَلَيْهِمْ الأَخْشَبَيْن"[1]؛ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللّهُ مِنْ أَصْلابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللّهَ وَحْدَهُ لاَيُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا".[2]

هَكَذَا كَانَ تَعَامُلُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ تَعَامُلاً قَائِمًا عَلَى الرَّحْمَةِ وَالشَّفَقَةِ، وَدَلِيْلاً أَكِيْدًا عَلَى نُبُوَّتِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَعَامَلْ مَعَ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ إِلاّ مِنْ مُنْطَلَقِ المَنْهَجِ الرَّبَّانِي الَّذِي استَقَاهُ مِن القُرْآنِ الكَرِيْمِ.

بَلْ وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ حَيْثَ حَفِظَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ أَمَانَاتِهِمْ الَّتِي أَوْدَعُوْهَا عِنْدَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَدَّها كَامِلَةً إِلَيْهِمْ، رَغْمَ تَآمُرِهِمْ عَلَى قَتْلِهِ لَيْلَةَ الهِجْرَةِ؛ حَيْثُ تَرَكَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلْفَهُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ لِرَدِّ الأَمَانَاتِ.[3]

- بَعْدَ الهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ (صُلْحُ الحُدَيْبِيَّةِ):

يَأْتِيْ مَطْلَبُ تَحْقِيْقِ المَصَالِحِ الإِنْسَانِيَّةِ النَّبِيْلَةِ، فِيْمَا يُحَقِّقُ التَّرَاحُمَ، فِي سُلَّمِ أَوْلَوِيَّاتِ مَقَاصِدِ الشَّرِيْعَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ؛ حَيْثُ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي قِصَّةِ صُلْحِ الحُدَيْبِيَّةِ-: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لاَ يَسْأَلُوْنِي خُطَّةً يُعَظِّمُوْنَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا".[4]

---

[1] الأَخْشَبَيْن: جَبَلَي مَكَّة أبي قبيس ومقابله قعيقعان، سُمِّيَا بذلك لِصَلاَبَتِهِمَا وَغِلْظِ حِجَارَتِهِمَا، والمُرَادُ بِإِطْبَاقِهِمَا أَنْ يَلْتَقِيَا عَلَى مَنْ بِمَكَّة، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيْدَ أَنَّهُمَا يَصِيْرَانِ طَبَقًا وَاحِدًا. انظر: ابن حجر العسقلاني، **فَتْحُ البَارِي**، 316/6.

[2] صحيح البخاري، برقم (3059)، وصحيح مسلم، برَقم (1795).

[3] ابن كثير، **السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ**، 234/2، 270، 290، وابن هشام، **السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ**، 485/1، والسُّهَيْلي، **الرَّوْضُ الأُنُفُ**، 133/4.

[4] صحيح البخاري، برقم (2731)

– وَقْفَةٌ مَعَ الفَتْحِ الـــمُبِيْنِ (فَتْحُ مَكَّة):

كَانَ فَتْحًا بِالعَفْوِ العَامِ، وَفَتْحًا بِالتَّوَاضُعِ، وَكَانَ فَتْحًا لِلْقُلُوْبِ بِالإِيْمَـــان، وَفِي سَمَـــاحَةِ الـــمُنْتَصِر، وَحِقْنِ الدِّمَاءِ، وَلَقَدْ كَانَ الفَتْحُ إِعْلَاءً لِـــمَعَانِي الوَفَاءِ لِلْبَلَدِ وَالأَهْلِ وَالعَشِيْرَة.

لَقَدْ كَانَ فُضَالَة بْن عُمَيْر اللَّيْثِي، شَدِيْدَ العَدَاوَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَرَادَ أَنْ يَقْتُلَهُ وَهُوَ يَطُوْفُ بِالكَعْبَةِ، فَلَمَّـــا اقْتَرَبَ مِنْهُ قَالَ: "أَفُضَالَة؟" قَالَ:"نَعَمْ، فُضَالَة يَا رَسُوْلَ الله!" قَالَ: "مَاذَا كُنْتَ تُحَدِّثُ بِهِ نَفْسُك؟" قَالَ: "لاَ شَيء، أَذْكُرُ اللهَ"، فَضَحِكَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: "اسْتَغْفِرُ اللهَ لَكَ" – فَعِلَمَ فُضَالَة أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ عَلِمَ مَا فِي نَفْسِهِ – فَأَخَذَتْهُ دَهْشَةٌ وَرَهْبَةٌ، فَوَضَعَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهِ، وَدَعَا لَهُ، فَسَكَنَ قَلْبُهُ، فَكَانَ فُضَالَة يَقُوْل: "واللهِ مَا رَفَعَ يَدَهُ عَنْ صَدْرِي حَتَّى مَا مِنْ خَلْقِ اللهِ شَيءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ"!!.[1]

* رَحْمَةُ النُّبُوَّةِ فِي الـــمُجْتَمَعِ الـــمَدَنِي:

– دُسْتُوْرُ الـــمَدِيْنَةِ الـــمُنَوَّرَةِ (الوَثِيْقَةُ النَّبَوِيَّةُ):

عَقَدَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الـــمُعَاهَدَةَ مَعَ يَهُوْدِ الـــمَدِيْنَةِ بَعْدَ هِجْرَتِهِ إِلَيْهَا مُبَاشَرَةً وَفِي أَوَائِلِ أَيَّامِهِ بِهَا؛ مِمَّا يَدُلُّ دَلاَلَةً قَاطِعَةً عَلَى تَفْعِيْلِ التَّعَايُشِ السِّلْمِيْ وتَرْسِيْخِ الرَّحْمَةِ بِرَغْبَةِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الـــمُسَالَـــمَةِ وَالتَّرَاحُمِ مَعَ غَيْرِ الـــمُسْلِمِيْن، وَقَدْ جَاءَ فِي نُصُوْصِ الـــمَعَاهَدَةِ مَا يَلِي:

[1] عبد العزيز الحميدي، **التَّارِيْخُ الإِسْلاَمِي: مَوَاقِفٌ وَعِبَرٌ**، دار الدَّعوة – الاسكندريَّة، مصر، ط1، 1418هـ – 1997م، 213/7.

1- أَنَّ يَهُوْدَ بَنِي عَوْفٍ أُمَّةٌ مَعَ الـــمُؤْمِنِيْنَ، لِلْيَهُوْدِ دِيْنُهُمْ وَلِلْمُسْلِمِيْنَ دِيْنُهُمْ، مَوَالِيْهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ.[1]

2- وَأَنَّ عَلَى اليَهُوْدِ نَفَقَتَهُمْ، وَعَلَى الـــمُسْلِمَيْنَ نَفَقَتَهُمْ.

3- وَأَنَّ بَيْنَهُمْ النَّصْرَ عَلَى مَنْ حَارَبَ أَهْلَ هَذِهِ الصَّحِيْفَةِ.

4- وَأَنَّ بَيْنَهُمْ النُّصْحَ وَالنَّصِيْحَةَ، وَالبِرَّ دُوْنَ الإِثْمِ.

5- وَأَنَّهُ لاَ يَأْثَمُ امْرُؤٌ بِحَلِيْفِهِ.

6- وَأَنَّ النَّصْرَ لِلْمَظْلُوْمِ.

7- وَأَنَّ اليَهُوْدَ يُنْفِقُوْنَ مَعَ الـــمُؤْمِنِيْنَ مَا دَامُوْا مُحَارِبِيْنَ.

8- وَأَنَّ يَثْرِبَ حَرَامٌ جَوْفُهَا لِأَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيْفَةِ.

9- وَأَنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَ أَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيْفَةِ مِنْ حَدَثٍ أَوْ شِجَارٍ يُخَافُ فَسَادُهُ؛ فَإِنَّ مَرَدَّهُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِلَى مُحَمَّدٍ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

10- وَأَنَّهُ لاَ تُجَارَ قُرَيْشٍ وَلاَ مَنْ نَصَرَهَا.

11- وَأَنَّ بَيْنَهُمْ النَّصْرَ عَلَى مَنْ دَهَمَ يَثْرِبَ .. عَلَى كُلِّ أُنَاسٍ حِصَّتُهُمْ مِنْ جَانِبِهِمْ الَّذِي قِبَلَهُمْ.

12- وَأَنَّهُ لاَ يَحُوْلُ هَذَا الكِتَابُ دُوْنَ ظَالِـــمٍ أَوْ آثِمٍ.

وَتُثْبِتُ هَذِهِ الوَثِيْقَة بِمَـــا لاَ يَدَعُ مَجَالاً لِلشَّكِّ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الدَّوْلَةُ الإِسْلاَمِيَّةُ -وَهِيَ فِي هَذِهِ الـــمَرْحَلَةِ الأُوْلَى مِنَ البِنَاءِ وَالتَّأْسِيْسِ- مِنْ حُرِّيَّةٍ تَامَّةٍ، وَإِفْسَاحٍ لِلْغَيْرِ لِلْمُشَارَكَةِ وَالـــمُعَايَشَةِ القَائِمَةِ عَلَى احْتِرَامِ الآخَرِ، كَمَـــا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ خِلاَلِ القِرَاءَةِ الـــمُتَأَنِّيَةِ لِبُنُوْدِ هَذِهِ الوَثِيْقَةِ أَنَّهَا تَقَبُّلُ الآخَرِ، وَتُشْرِعُ القَوَانِيْنَ مِنْ أَجْلِهِ، وَلِأَجْلِ مَا يُنَظِّمُ حَيَاتَهُ بَيْنَ أَفْرَادِ الـــمُجْتَمَعِ الـــمُسْلِمِ، وَيُحْفَظُ لَهُ حُقُوْقَهُ، وَيُرَدُّ عَنْه الظُّلْمَ إِنْ وَقَعَ عَلَيْهِ.

---

[1] حدَّدَتْ الـــمُعَاهَدَةُ أسمـــاء القبائل على اختلافها لِتُصْبِح مُلْزِمَة للجميع، فَذَكَرَتْ يهود بني النجار وبني الحارث وبني ساعدة وبني جُشم وبني ثعلبة وغيرهم. راجع: ابن هشام، **السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ**، 503/1، 504.

وَعَلَى هَذَا الأَسَاسِ تَعَامَلَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ اليَهُوْدِ فِي حَيَاتِهِ اليَوْمِيَّةِ فِي الـــمُجْتَمَعِ الـــمَدَنِي؛ بِأَنْمُوْذَجِ هَاتَيْنِ الصُّوْرَتَيْنِ:

أ- اسْتِخْدَامُ اليَهُوْدِي فِي الخِدْمَةِ.

ب- رَهْنُ الدِّرْعِ فِي مَتْجَرِ اليَهُوْدِي.

- تَفَاوُضُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ قَبِيْلَةِ غَطَفَان:

أَدْرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ قَبِيْلَةَ غَطَفَان وَقَادَتَهَا لَيْسَ لَهُمْ مِنْ وَرَاءِ الاِشْتِرَاكِ فِي غَزْوِ الـــمَدِيْنَةِ النَّبَوِيَّةِ أَيُّ هَدَفٍ سِيَاسِيٍّ يُرِيْدُوْنَ تَحْقِيْقَهُ، أَوْ بَاعِثٍ عَقَائِدِيٍّ يُقَاتِلُوْنَ تَحْتَ رَايَتِهِ، وَإِنَّمَـــا كَانَ هَدَفُهُمْ الأَوَّل وَالأَخِيْر مِنْ هَذَا الغَزْوِ الكَبِيْرِ هُوَ الحُصُوْل عَلَىَ الـــمَـــال بِالاِسْتِيْلاَءِ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرَاتِ الـــمَدِيْنَةِ عِنْدَ اِحْتِلاَلِهَا، فَكَانَ اِتِّصَالُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَقَط) بِقَادَةِ غَطَفَان، دُوْنَ الاِتِّصَالِ لِقِيَادَةِ الأَحْزَابِ مِنَ اليَهُوْدِ، أَوْ قَادَةِ قُرَيْشٍ؛ لِأَنَّ هَدَفَ أُوْلَئِكَ الرَّئِيْسِي كَانَ هَدَفاً سِيَاسِيًّا وَعَقَائِدِيّاً؛ لِهَذَا لَـــمْ يَتَرَدَّدْ قَادَةُ غَطَفَان (فِعْلاً) فِي قَبُوْلِ العَرْضِ النَّبَوِي[1]، بِعَقْدِ صُلْحٍ مُنْفَرِدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَطَفَان بِإِعْطَاءِ ثُلُثِ ثِمَـــارِ الـــمَدِيْنَةِ كُلِّهَا مِنْ مُخْتَلَفِ الأَنْوَاعِ، وَيَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ لِسَنَةٍ وَاحِدَةٍ.[2]

وَقَبْلَ عَقْدِ الصُّلْحِ مَعَ غَطَفَان شَاوَرَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّحَابَةَ فِي أَمْرِ الـــمُفَاوَضَةِ تِلْكَ، الَّذِيْنَ جَعَلُوْا هَذَا الأَمْرَ ثَلاَثَة أَقْسَامٍ:

الأَوَّل: أَنْ يَكُوْنَ هَذَا الأَمْرُ مِنْ عِنْدِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلاَ مَجَالَ لِإِبْدَاءِ الرَّأْيِ؛ بَلْ لاَبُدَّ مِنَ التَّسْلِيْمِ وَالرِّضَا.

الثَّانِي: أَنْ يَكُوْنَ شَيْئاً يُحِبُّهُ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِاعْتِبَارِهِ رَأْيِهِ الخَاص؛ فَرَأْيُهُ مُقَدَّمٌ وَلَهُ الطَّاعَة فِي ذَلِكَ.

---

[1] محمَّد أحمد باشميل، **غَزْوَةُ الأَحْزَاب**، دار الفكر، ط5، 1397هـ - 1977م، ص: 201.

[2] الـــمرجع نفسه، ص: 201- 202.

الثَّالِث: أَنْ يَكُوْنَ شَيْئاً عَمَلَهُ الرَّسُوْلُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِـمَصْلَحَةِ الـمُسْلِمِيْنَ مِنْ بَابِ الإِرْفَاقِ بِهِمْ، فَهَذَا هُوَ الَّذِيْ يَكُوْنُ مَجَالاً لِلرَّأْيِ. حَيْثُ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بَلْ شَيْءٌ أَصْنَعُهُ لَكُمْ، واللهُ مَا أَصْنَعُ ذَلِكَ إِلاَّ لِأَنِّي رَأَيْتُ العَرَبَ رَمَتْكُمْ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ وَكَالَبُوْكُمْ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَكْسِرَ عَنْكُمْ مِنْ شَوْكَتِهِمْ إِلَى أَمْرٍ مَا".[1]

وَلَـمَّا تَبَيَّنَ لِلسَّعْدَيْنِ – سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا– مِنْ جَوَابِ الرَّسُوْلِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَرَادَ القِسْمَ الثَّالِثَ؛ أَجَابَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِأَنَّ الأَنْصَارَ لَـمْ يَذِلُّوْا لأُوْلَئِكَ الـمُعْتَدِيْنَ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَكَيْفَ وَقَدْ أَعَزَّهُمُ اللهُ تَعَالَى بِالإِسْلاَمِ؛ فَبِذَلِكَ أَلْغَى رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا بَدَا بِهِ مِنَ الصُّلْحِ مَعَ غَطَفَانِ.[2]

وَمِنْ هَذَا نَسْتَرْشِدُ أَنْ يَكُوْنَ الهَدَفُ الإِسْتِرَاتِيْجِيُّ لِلْقِيَادَةِ الـمُسْلِمَةِ تَحْيِيْدَ مَنْ تَسْتَطِيْعُ تَحْيِيْدَهُ، وَلاَ تَنْسَى القِيَادَةُ: الفَتْوَى، وَالشُّوْرَى، وَالـمَصْلَحَةَ الآنِيَّةَ وَالـمُسْتَقْبَلِيَّةَ لِلإِسْلاَمِ.[3]

– وَفْدُ نَصَارَى نَجْرَان:

تُعَدُّ السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ بِاعْتِبَارِهَا مَرْحَلَةَ بِنَاءِ الأُنْمُوْذَجِ الَّذِيْ أَتَى عَلَى أُصُوْلِ الحَيَاةِ جَمِيْعًا، دَلِيْلاً لِكَيْفِيَّةِ التَّعَامُلِ مَعَ حَيَاةِ النَّاسِ، وَتَنْزِيْلِ قِيَمِ القُرْآنِ عَلَيْهَا. وَتُعْتَبَرُ الـمَسَاحَاتُ الكَبِيْرَةُ الَّتِي قَدَّمَتْهَا السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ لِلتَّعَامُلِ مَعَ الآخَرِ بِشَتَّى أَنْوَاعِ التَّعَامُلِ مِنَ التَّصَالُحِ وَالتَّسَالُـمِ وَالتَّعَاهُدِ وَالتَّحَاوُرِ وَالتَّعَاقُدِ وَالتَّحَالُفِ وَالـمُوَاجَهَةِ؛ جُزْءًا مُهِمًّا مِنْ حَوَادِثِ السِّيْرَةِ، وَبُعْدًا أَصِيْلاً مِنْ أَبْعَادِهَا الـمَقَاصِدِيَّة.

---

[1] ابن كثير، **البِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ**، دار الرَّيَّان للتُّراث– مصر، ط1، 1408هـ – 1990م، 106/4.

[2] عبد العزيز الحميدي، **التَّارِيْخُ الإِسْلاَمِي: مَوَاقِفٌ وَعِبَرٌ**، 125/6.

[3] سعيد حوى، **الأَسَاسُ فِي السُّنَّة وَفِقْهُهَا**، دار السَّلام، مصر، ط3، 1416هـ – 1995م، 687/2.

وَمِنْ بَيْنِ الوَثَائِقِ وَالعُهُوْدِ النَّبَوِيَّةِ، عَهْدُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ نَصَارَى نَجْرَان[1]، الَّذِيْ أَبْرَمَهُ رَسُوْلُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِيْنَ قُدُوْمِهِمْ عَلَيْهِ عَقِبَ غَزْوَةِ تَبُوْك عَامِ 9هـ [2]، وَهُوَ عَهْدٌ (يُمَثِّلُ قِمَّةً مِنْ قِمَمِ العَدْلِ وَالسَّمَاحَةِ وَالحُرِّيَّةِ)[3]، وَالَّذِي بِفَضْلِهِ تَمَكَّنَ الرَّسُوْلُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ اسْتِيْعَابِ كُلِّ النَّصَارَى؛ نَصَارَى نَجْرَان وَكُلِّ المُتَدَيِّنِيْنَ بِالنَّصْرَانِيَّة، فِي صُلْبِ [المُجْتَمَعِ مَعَ][4] الأُمَّةِ الوَاحِدَة"[5]، وَمِنْ تَبْدِيْدِ هَاجِسِ خَوْفِ النَّصَارَى مِنْ تَكْرَارِ المَحْرَقَةِ اليَهُوْدِيَّةِ الَّتِي ظَلَّ نَصَارَى نَجْرَان يُعَانُوْنَ مِنْهَا طِيْلَةَ سَنَوَاتٍ خَلَتْ.[6]

– إِعْطَاءُ الصَّدَقَةِ لِغَيْرِ المُسْلِمِيْنَ قَصْدَ التَّرَاحُمِ وَتَأْلِيْفِ القُلُوْب:

لَقَدْ شَرَعَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْمُسْلِمِيْنَ أَنْ يُحْسِنُوْا إِلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الكُفَّارِ وَغَيْرِ الكُفَّارِ، وَأَنْ يُعْطُوْا المُؤَلَّفَةَ قُلُوْبُهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا؛ تَأْلِيْفاً لِقُلُوْبِهِمْ عَلَى الإِسْلاَمِ وَتَقْوِيَةً لِإِيْمَانِهِمْ، وَدَعْوَةً لِغَيْرِهِمْ إِلَى الدُّخُوْلِ فِي الإِسْلاَمِ، وَدَفْعاً لِشَرِّ مَنْ يُخْشَى شَرُّهُ، وَلِهَذَا قَالَ جَلَّ وَعَلاَ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِيْنِ وَالعَامِلِيْنَ عَلَيْهَا وَالمُؤَلَّفَةِ قُلُوْبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالغَارِمِيْنَ وَفِي سَبِيْلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيْلِ فَرِيْضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيْمٌ حَكِيْمٌ﴾ [التَّوْبَة: 60]؛ فَجَعَلَ لَهُمْ نَصِيْبَهُمْ مِنَ الزَّكَاة.

---

[1] راجع نصّ العهد: على اختلاف رواياته: محمد حميد الله، بيروت: دار النفائس، ط6، ص175 وما بعدها، كما تجد في نفس الكتاب دعوته لأساقفة نجران، ص174.

[2] راجع: ابن القيم الجوزية، **زَادُ المَعَادِ فِي هَدْيِ خَيْرِ العِبَادِ**، مكتبة الصفا، ط1426هـ/2004م،323/2.

[3] عماد الدِّين خليل، **المُسْلِمُ وَالآخَرُ: رُؤْيَةٌ تَارِيْخِيَّةٌ**، مجلة إسلاميَّة المعرفة، س.9، ع. 33-34، 2003م، ص:95.

[4] الكَلِمَةُ بَيْنَ المَعْكُوْفَتَيْن [ ] مِن البَاحِثِ؛ لِمَزِيْدِ التَّوْضِيْحِ، لَعَلَّ بِهَا تَسْتَقِيْمُ الجُمْلَة.

[5] محمد عمارة، **حُرِّيَّةُ الأَقَلِيَّاتِ غَيْرِ المُسْلِمَةِ فِي العَالَمِ الإِسْلاَمِي**، مجلَّة إسلاميَّة المعرفة، م، س، ص131.

[6] عبد الهادي بوطالب، **مِنْ قَضَايَا الإِسْلاَمِ المُعَاصِرِ**، مطبعة النَّجاح، البيضاء، ط1، 2004م، ص76.

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ العُلَمَـــاءِ: هُمْ السَّادَةُ الـــمُطَاعُوْنَ فِي عَشَائِرِهِمْ، الكُبَرَاءُ وَالأَعْيَانُ الَّذِيْنَ إِذَا أُعْطُوْا نَفَعَ العَطَاءُ فِيْهِمْ بِقُوَّةِ إِيْمـــَانِهِمْ، أَوْ بِإِسْلاَمِهِمْ إِنْ كَانُوْا كُفَّارًا، أَوْ بِإِسْلاَمِ مَنْ وَرَائِهِمْ أَوْ بِدَفْعِ شَرِّهِمْ إِذَا كَانَ يُخْشَى شَرُّهُمْ؛ كُلُّ هَذَا مِن السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّة.

كَمَـــا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: (لاَ يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِيْنَ لَـــمْ يُقَاتِلُوْكُمْ فِي الدِّيْنِ وَلَـــمْ يُخْرِجُوْكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوْهُمْ وَتُقْسِطُوْا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الـــمُقْسِطِيْنَ) [الـــمُمْتَحِنَة: 8]؛ وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِأَسْمـــَاءِ بِنْتِ أَبِيْ بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا لـــَمَّـــا قَدِمَتْ عَلَيْهَا أُمُّهَا، وَكَانَتْ هُدْنَةً وَهِيَ كَافِرَة، رَاغِبَةً تُرِيْدُ الصِّلَةَ وَالإِحْسَانَ، قَالَ لَهَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:"صِلِي أُمَّكِ"[1]؛ مِنْ بَابِ التَّأْلِيْفِ وَالإِحْسَانِ لِأُمِّهَا وَهِيَ عَلَى دِيْنِ قَوْمِهَا؛ مَا يُجَسِّدُ صُوْرَةَ التَّرَاحُمِ والتَّلاَحُمِ.

وَكَمْ حَصَلَ بِالإِحْسَانِ الخَيْرُ العَظِيْمُ. أُنَاسٌ كَثِيْرُوْنَ كَانُوا يُؤْذُوْنَ النَّبِيَّصَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُعَادُوْنَهُ، وَلـــَمـــَّا أَحْسَنَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ وَوَاسَاهُمْ أَحَبُّوْهُ وَدَخَلُوْا فِي الإِسْلاَمِ؛ فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: "إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيُسْلِمُ مَا يُرِيدُ إِلَّا الدُّنْيَا، فَمَـــا يُسْلِمُ حَتَّى يَكُوْنَ الْإِسْلَامُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا"[2]، ومِنْهُمْ: صَفْوَانُ بْن أُمَيَّة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فَعَنِ ابْنِ شِهَاب، قَالَ: "غَزَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ الْفَتْحِ، فَتْحِ مَكَّةَ، ثُمَّ خَرَجَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْـــمُسْلِمِينَ، فَاقْتَتَلُوْا بِحُنَيْنٍ، فَنَصَرَ اللهُ دِينَهُ وَالْـــمُسْلِمِينَ، وَأَعْطَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَئِذٍ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ مِائَةً مِنَ النَّعَمِ ثُمَّ مِائَةً ثُمَّ مِائَةً".

[1] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: صحيح البخاري، برقم (2620)، وصحيح مسلم، برقم (1003).

[2] صحيح مسلم، برقم (2312).

قَالَ ابْنُ شِهَاب: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّب، أَنَّ صَفْوَانَ قَالَ: "وَ اللهِ لَقَدْ أَعْطَانِي رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَعْطَانِي، وَإِنَّهُ لَأَبْغَضُ النَّاسِ إِلَيَّ، فَمَا بَرِحَ يُعْطِيْنِي حَتَّى إِنَّهُ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ".[1]

وعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: "مَا سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْإِسْلَامِ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ، قَالَ: فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَأَعْطَاهُ غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ أَسْلِمُوْا، فَإِنَّ مُحَمَّدًا يُعْطِي عَطَاءً لَا يَخْشَى الْفَاقَةَ".[2]

فَالعَطَاءُ لِتَأْلِيْفِ القُلُوْبِ كَانَ تَشْرِيْعاً رَبَّانياً نَصَّ عَلَيْهِ القُرْآنُ الكَرِيْم، حَيْثُ جَعَلَ لِلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوْبِهِمْ نَصِيْباً مِنْ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ الثَّمَانِيَة؛ قَالَ ابْنُ كَثِيْر': (وَأَمَّا الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوْبَهُمْ فَأَقْسَامٌ: مِنْهُمْ مَنْ يُعْطَى لِيُسْلِمَ، كَمَا أَعْطَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَفْوَانَ بْن أُمَيَّة مِنْ غَنَائِمِ حُنَيْن، وَقَدْ كَانَ شَهِدَهَا مُشْرِكاً، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطَى لِيَحْسُنَ إِسْلَامُه، وَيَثْبُتَ قَلْبُه، كَمَا أَعْطَى يَوْمَ حُنَيْن أَيْضاً جَمَاعَةً مِنْ صَنَادِيْدِ الطُّلَقَاءِ وَأَشْرَافِهِم: مَائَةً مِن الإِبِل، مَائَةً مِن الإِبِل)[3]؛ وَقَالَ رَسُوْلُ الرَّحْمَةِ الْمُهْدَاة صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:"إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ فِي النَّارِ".[4]

الخاتمة

تُعَدُّ السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ التَّطْبِيقَ الأَمْثَلَ لِلدِّيْنِ الإِسْلَامِي عَلَى اعْتِبَارِهَا شَاهِدَةً عَلَى تَنْزِيْلِ الأَحْكَامِ عَلَى أَرْضِ الوَاقِع، وَهِيَ النَّمُوْذَجُ الْمِثَالِيُّ الَّذِي أَصَّلَ فِيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ

---

[1] صحيح مسلم، برقم (2313).

[2] صحيح مسلم، برقم (2312).

[3] ابن كثير، **تَفْسِيْرُ القُرْآنِ العَظِيْم**، 4/ 167.

[4] صحيح مسلم، برقم (236).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقِيَمِ التَّعَدُّدِ وَاحْتِرَامِ الآخَرِ والاعْتِرَافِ بِثَقَافَةِ الغَيْرِ، كَوْنِهَا وَاحِدَةٍ مِنْ مَظَاهِرِ التَّنَوُّعِ الثَّقَافِي، ثُمَّ عَدَمِ الـــمَسَاسِ بِحُرِّيَّةِ الآخَرِ.

وَفِي عِبَارَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، وَجُمْلَةٍ مُقْتَضَبَةٍ؛ يُمْكِنُنَا القَوْلَ: إنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسَّخَ مَبْدَأَ التَّرَاحُمِ بَيْنَ الـــمُسْلِمِيْن أَنْفُسِهِمْ، وَبَيْنَ الـــمُسْلِمِيْنَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى عِدَّةِ أُسُسٍ تَتَمَثَّلُ فِيْمـــا يَلِي:

أَوَّلاً: الـــمُوَاطَنَةُ. ثَانياً: اِحْتِرَامُ آدَمِيَّةِ الإِنْسَانِ.

ثَالِثاً: العَدَالَةُ. رَابِعاً: البِرُّ وَحُسْنُ العِشْرَةِ وَالـــمُعَامَلَةِ.

خَامِساً : التَّكَافُلُ الاجْتِمَـــاعِي.

* وَعَلَى ضَوْءِ هَذِهِ الأُسُسِ يُمْكِنُ تَرْسِيْخُ وَتَفْعِيْلُ وَتَجْسِيْدُ ثَقَافَةِ الرَّحْمَةِ لِلْعَالَـــمِيْنَ باعْتِبَارِ الآتِي:

أَوَّلاً- إنَّ التَّرَاحُمَ لَـــمْ يَكُنْ مَفْهُوْمًا بِقَدْرِ مَا كَانَ مَبْدَأً؛ تَكَفَّلَتْ السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ العَطِرَةُ بِبَيَانٍ تَنْظِيْرًا وَتَطْبِيْقًا.

ثَانِيًا- إنَّ التَّرَاحُمَ يُمَثِّلُ نَظَرِيَّةً اجْتِمـــاعِيَّةً تَعْكِسُ الجَانِبَ الإِنْسَانِيَّ فِيْ تَطْبِيْقِ الْخِطَابِ الدِّيْنِي.

ثَالِثًا- إنَّ التَّرَاحُمَ النَّبَوِيَّ فِيْ مَسِيْرَةِ السِّيْرَةِ يَكْشِفُ عَنْ عَالَـــمِيَّةِ الشَّرْعِ الحَنِيْفِ، وَأَنَّهُ دِيْنٌ قَادِرٌ عَلَى اسْتِيْعَابِ الحَيَاةِ بِكُلِّ أَفْرَادِهَا وَأَبْعَادِهَا.

رَابِعًا- إنَّ الفُقَهَاءَ الرَّبَّانِيِّيْنَ سَارُوْا عَلَى هَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَبْرَ الفَتَاوَى الفِقْهِيَّةِ الَّتِي جَسَّدَتْ حَيَوِيَّةَ التَّرَاحُمِ بَيْنَ الـــمُسْلِمِين وَغَيْرِهِمْ.

خَامِسًا- إنَّ العَالَـــمَ اليَوْمَ أَحْوَجُ مَا يَكُوْنُ إِلَى اسْتِجْلاَءِ سِيْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَوْطِيْنِ الـــمَعَانِي الإِنْسَانِيَّةِ، وَتَوْظِيْفِهَا بِاتِّجَاهِ الحَـــــدِّ مِن التَّطَرُّفِ وَمَزَالِقِ الإِرْهَابِ الَّذِي بَاتَ عَدُوًّا لِلإِسْلاَمِ؛ يَحُوْلُ دُوْنَ نَشْرِ رَحْمَتِهِ وَسَمَـــاحَتِه.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابْنُ القَيِّم الجَوْزِيَّة، محمَّد بن أبي بكر بن أيُّوب، **زَادُ الـــمَعَادِ فِي هَدْيِ خَيْرِ العِبَادِ**، مكتبة الصَّفا- القاهرة، ط1426هـ-2004م.

ابْنُ عَسَاكِر،عَلِيْ بن الحَسَن،**تَارِيْخُ دِمَشْق**،تَحْقِيْقُ: عُمَر بْن غرامة العَمْرِوِي،دَارُ الفِكْرِ لِلطِّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ، 2006م.

ابْنُ كَثِيْر، إسمـــاعيل بن عمر بن كثير، **تَفْسِيْرُ القُرْآنِ العَظِيْم**، دار الفكر – دار القلم، بيروت – لبنان، ط2، 2006م.

_____، **البِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ**، دار الرَّيَّان للتُّراث-مصر، ط1، 1408هـــ - 1990م.

_____، **السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ**، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار الفكر: بيروت - لبنان، ط2، 1398هـــ.

ابْنُ مَنْظُوْر،مُحَمَّدُ بْن مَكْرَم،**لِسَانُ العَرَب**، دَارُصَادِر، 2003م.

ابْنُ هِشَام، محمَّد بن عبد الـــملك بن هشام، **السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ**، تحقيق: مصطفى السَّقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1375هـــ- 1955م.

الأَزْدِي، مَعْمَر بن رَاشِد،**الجَامِعُ**، تَحْقِيْق: حَبِيْب الرَّحمن الأَعْظَمِي، الـــمَجْلِس العِلْمِي بِبَاكِسْتَان، ط2، 1403هـــ-2006م.

الأَلْبَانِي،مُحَمَّد نَاصِرُ الدِّيْن،**سِلْسِلَةُ الأَحَادِيْثِ الصَّحِيْحَةِ**،الـــمَكْتَبُ الإِسْلاَمِي-بَيْرُوْت، ط1، 1399هـــ-1979م.

البُخَارِي، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَـــاعِيْل، **الجَامِعُ الصَّحِيْحُ**، دَارُ الشَّعْبِ – القَاهِرَة،ط1، 1407هـــ.

ـــــــــــــــــــــــ، **الأَدَبُ الـــمُفْرَدُ**، تَحْقِيْق: مُحَمَّد فُؤاد عبد البَاقي، ط1، الـــمَطْبَعَة السَّلَفِيَّة، 1375هـــ.

البَغَوِي،الحُسَيْن بْن مَسْعُوْد، **مَعَالِـــمُ التَّنْزِيْلِ** (تَفْسِيْرُ البَغَوِيْ)،تَحْقِيْق: مُحَمَّدعَبدالله النِّمْر وَزُمَلاَؤُهُ، دَارُطَيْبَة، 1409هـــ-1989م.

التَّبْرِيْزِي، مُحَمَّد بن عَبد الله الخَطِيب، **مِشْكَاةُ الـــمَصَابِيْحِ**، تَحْقِيْق: مُحَمَّد نَاصِر الدِّين الأَلْبَانِي، الـــمَكْتَبُ الإِسْلاَمِي- بَيْرُوْت، ط1985،3م.

التِّرْمِذِي، مُحَمَّد بْن عِيْسَى بْن سَوْرَة، **سُنَنُ التِّرْمِذِي**، تَحْقِيْقُ: بَشَّارُ عَوَّادُ مَعْرُوْف، دَارُ الغَرْبِ الإِسْلاَمِي- بَيْرُوْت، 1998م.

الحَاكِمُ، مُحَمَّدبْن عَبْد الله، **الـــمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيْحَيْن**، تَحقيق: مُصْطَفَى عَبْد القَادِر عَطا،دَارُ الكُتُب العِلْمِيَّة، ط1422،2هـــ-2002م.

الحَدِيْدِي، مُحَمَّد أَبُو النُّور، **عِصْمَةُ الأَنْبِيَاء**، دار الوفاء، مصر، ط4، 1426هـــ-2005م.

الحُمَيْدِي، عَبْد العَزِيز الحميدي، **التَّارِيْخُ الإِسْلاَمِي: مَوَاقِفٌ وَعِبَرٌ**، دار الدَّعوة – الاسكندريَّة، مصر، ط1، 1418هـــ - 1997م.

الحَيْدَر آبادي، محمد حميد الله، **مَجْمُوْعَةُ الوَثَائِقِ السِّيَاسِيَّةِ لِلْعَهْدِ النَّبَوِي وَالخِلاَفَةِ الرَّاشِدَةِ**، دار النَّفَائِس- بيروت، ط6، 1407هـــ.

الزُّهْرِي، مُحَمَّدبْن سَعْد، **الطَّبَقَاتُ الكُبْرَى**، تَحقيق: عَلِي مُحَمَّد عُمَر، ط1، مَكْتَبَةُ الخَانْجِي،1421هـــ-2001م.

السُّجِسْتَانِي، سُلَيْمَـــان بن الأَشْعَث، **سُنَنُ أَبِيْ دَاوُد**، تحقيق: شُعَيْب الأَرْنَاؤوط وآخَرُوْن، دار الرِّسَالة العَالـــمِيَّة، ط1، 1430هـــ - 2009م.

السُّهَيْلي، عبد الرَّحمن بن عبد الله، **الرَّوْضُ الأُنُف فِي شَرْحِ السِّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ لِابْنِ هِشَامٍ**، تحقيق: عبد الرَّحمن الوكيل، دار الكُتُب الحَدِيْثَة، ط- 1387هـــ.

السُّيُوْطِي، عبد الرَّحمن بن بَكْر، **شَرْحُ سُنَنِ ابْنِ مَاجَة**، تَحقيق: رَائِد بن صَبْرِي أَبِي علفة، بَيْتُ الأَفْكَار الدُّوَلِيَّة، ط1، 2007م.

الشَّاهِد البُوْشيْخِي، **فِقْهُ وَاقِعِ الأُمَّةِ: دِرَاسَةٌ فِي الـــمَفْهُوْمِ وَالشُّرُوْطِ وَالعَوَائِقِ**، كتاب مجلَّة البيان (فقه الواقع في العمل الإسلامي: ضَرُوْرَةٌ حَضَارِيَّة)، صفر 1428هـــ.

الشَّيْبَانِي، أحْمَد بن محمَّد بن حَنْبَل،**مُسْنَدُ الإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل**، تَحقيق: شُعَيْب الأَرْنَاؤُوط وَآخَرُوْن، ط1، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَة.

الطَّبَرِي، مُحَمَّد بْن جَرِيْر،**جَامِعُ البَيَانِ عَنْ تَأْوِيْلِ آيِ القُرْآنِ**،تَحقيق: عبد الله بن عبد الـــمُحْسِن التُّركي، دَار هَجَر للطِّباعة والنَّشر.

العَسْقَلاَنِي، أحمد بن علي بن حَجَر، **فَتْحُ البَارِي بِشَرْحِ صَحِيْحِ البُخَارِي**، تحقيق: عبد العزيز بن باز، محمَّد فؤاد عبد الباقي، محبُّ الدِّين الخطيب، دار الـــمعرفة: بيروت – لبنان، ط1.

القُرْطُبِي، مُحَمَّدبن أَحْمَد، **لِأَحْكَامِ القُرْآن**، تَحْقِيْق: عَبْد الله بْن عَبْد الـــمُحْسِن التُّرْكِي، ط1، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَة، 1427هـــ-2006م.

الـــمُبَارْكفُوْرِي، مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحمن عَبْد الرَّحِيْم،**تُحْفَةُ الأَحْوَذِي بِشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِي**،دَار الكُتُب العِلْمِيَّة- بَيْرُوْت، ط1410،1هـــ-1990م.

الـــمَنَاوِي،مُحَمَّد عبد الرَّؤوف، **فَيْضُ القَدِيْرِ شَرْحِ الجَامِعِ الصَّغِيْر**،تَحقيق: أَحْمَد عبد السَّلاَم، دَار الكُتُب العِلْمِيَّة،1422هـــ-2001م.

النَّسَائِي، أَحْمَد بن عَلِي شُعَيْب،**السُّنَنُ الكُبْرَى**، تَحقيق: حَسَن عبد الـــمنعم شلبي، مَكْتَبَةُ الخَانْجِي، ط1421،1هـــ-2001م.

النَّيْسَابُوْرِي، مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ،**الجَامِعُ الصَّحِيْحُ الـــمُسَمَّى صَحِيْحُ مُسْلِم**، دَارُ الجِيْلِ وَدَارُ الآفَاق الجَدِيْدَةِ، بَيْرُوْت.

بَاشميل، محمَّد أَحْمَد، **غَزْوَةُ الأَحْزَاب**، دَارُ الفِكْرِ، ط5، 1397هـــ - 1977م.

بُوْطَالِب، عَبْدُ الهَادِي بوطالب، **مِنْ قَضَايَا الإِسْلاَمِ الـــمُعَاصِرِ**، مطبعة النَّجاح، البيضاء، ط1، 2004م.

بُوْعُوْد، أَحْمَد بُوْعُوْد، **فِقْهُ الوَاقِعِ: أُصُوْلٌ وَضَوَابِطٌ**، كتاب الأُمَّة، وزارة الأوقاف والشُّؤُون الإسلاميَّة بدولة قطر العدد (75)، 1421هـــ.

حَوَّى، سَعِيْد حَوَّى، **الأَسَاسُ فِي السُّنَّةِوَفِقْهُهَا**، دار السَّلام، مصر، ط3، 1416هـــ - 1995م.

خَلِيْل، عِمَـــاد الدِّين خَلِيْل، **الـــمُسْلِمُ وَالآخَرُ: رُؤْيَةٌ تَارِيْخِيَّةٌ**، مجلة إسلاميَّة الـــمعرفة، س.9، ع33- 2003،34م.

عُمَـــارَة، محمد عمـــارة، **حُرِيَّةُ الأَقَلِيَّاتِ غَيْرِ الـــمُسْلِمَةِ فِي العَالَـــمِ الإِسْلاَمِي**، إسلاميَّة الـــمعرفة: مجلَّة الفكر الإسلامي، مُجَلَّد 8، عدد 31- 32، 2003م.

الـــمَرَاجِعُ الالِكْتَرَوْنِيَّةُ:

عِصَامُ البَشِيْر، **فِقْهُ الوَاقِعِ**، عَلى الرَّابِطِ الإِلِكْتَرَوْنِي:
https://ar.islamway.net/article/78578